

الجرائم الالكترونية وعلاقتها ببعض المتغيرات في مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين (دراسة ميدانية على عينة من سكان مدينة جنين - فلسطين)

Cybercrime and its relationship to some variables at the beginning of the third decade of the twenty-first century (2020-2021 AD) (a field study on a sample of the population of the city of Jenin - Palestine)

الباحث الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علاونة

أستاذ علم الاجتماع جامعة القدس المفتوحة، فرع القدس – فلسطين

Email: a_dr.abed@yahoo.com

المخلص

هدف هذا البحث الى إظهار طبيعة ظروف المجتمع الفلسطيني، ومدى تأثيرها على وجود الجرائم الالكترونية في هذا المجتمع، وقد تشكل مجتمع هذا البحث من سكان إحدى المدن الفلسطينية وهي مدينة جنين في شمال الضفة الغربية بمختلف سكانها، وتكونت العينة بنسبة (5 %) من كامل سكان المدينة المذكورة لتبلغ بقيمة (2687) من سكان هذه المدينة، بالإضافة الى عينة من مدراء المدارس في هذه المدينة وتكونت من (14) مديراً من هذه الفئة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأداتي الاستبانة مع سكان مدينة جنين في العينة الأولى من سكانها وأداة المقابلة في العينة الثانية من مدراء مدارس هذه المدينة، وقد توصل هذا البحث الى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن تأثير ظروف المجتمع الفلسطيني على وجود الجرائم الالكترونية قد جاء متوسطاً في غالبيته وقد تدرج في تأثيره لكل من العوامل النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعاطفية، والسياسية، وقد تمثلت مظاهر السلوك الاجرامي الالكتروني بكل من: التشهير، والتجسس، وانتحال شخصيات، والتهديد بكشف بعض الاسرار، ووضع بعض الصور لشخصيات معروفة، واقامة علاقات غير مشروعة الكترونياً، ومحاولة خلق الفتنة بين البعض، والقيام بالبلبله، وإوهم الغير ببعض السلع المهمة له، والقيام بالتعبئة والدعاية الموسعة، وازافة الصور والتعليقات بشكل غير مباشر عن الغير بهدف الاساءة له نفسياً او اجتماعياً او مادياً او وطنياً وسياسياً او عاطفياً، كما ظهر وجود علاقة تأثير بين كافة ظروف المجتمع الفلسطيني وبين وجود الجرائم الالكترونية فيه،

وظهر أيضاً أنه يوجد بعض من البدايات التي تُشكل مقدمات للجرائم الإلكترونية كالتعليقات والتلميحات على مواقع التواصل الاجتماعي وما يتبعها، بالإضافة الى ذلك فقد ظهر وجود أسباب لبدايات هذه التعليقات تتمثل بالرغبة في الانتقام والرد على امر معين إلكترونياً نتيجة لعدم القدرة على الرد الوجيه، وفي نهاية هذا البحث تم وضع عدد من التوصيات كان من أهمها: التوصيات الخاصة بالأفراد والاسر وهي ضرورة أخذ الحذر من أي أمر قد يُساهم في تعرض الفرد أو الاسرة لمثل هذه السلوكيات الاجرامية، ووضع ارقام سرية على الأجهزة الإلكترونية يصعب على أي فرد التواصل اليها، وعدم إعطاء الأجهزة الخاصة بالفرد أو الاسرة لأي طرف خارج عنها، وضرورة التنبيه من الافراد المضافين على حسابات الفرد او الاسرة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وعدم إضافة فرد غير معروف أو مشكوك فيه، وضرورة الاحتفاظ بالأمور الخاصة كالصور وغيرها من بعض الاسرار لدى الفرد على جهاز داخل الاسرة وليس على جهاز الهاتف النقال. وهناك التوصيات العامة للمؤسسات المسؤولة وهي العمل على البث المباشر لتقوية الوازع الديني لدى الافراد، والقيام بعمل المؤسسات المسؤولة في داخل المجتمع الفلسطيني بتعزيز ثقافة عدم الخوف من الابتزاز الالكتروني أو التهديد، وتشجيع المواطنين في داخل المجتمع الفلسطيني بعدم الانتظار لبعض الوقت عندما يتعرضون لمثل هذه الجرائم، وتعزيز وحدة مكافحة الجرائم الالكترونية التابعة لأجهزة الأمن الفلسطينية، ودعم وسائل الاعلام والعمل على ضرورة التنبيه لكافة المواطنين.

الكلمات المفتاحية: الجرائم الالكترونية، بعض المتغيرات، العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، فلسطين

Cybercrime and its relationship to some variables at the beginning of the third decade of the twenty-first century (2020-2021 AD) (a field study on a sample of the population of the city of Jenin - Palestine)

Abstract

The aim of this research is to show the nature of the conditions of the Palestinian society, and the extent of their impact on the existence of electronic crimes in this society. The community of this research was formed from residents of one of the Palestinian cities, which is the city of Jenin in the northern West Bank with its various residents, and the sample consisted of (5%) of the entire population The aforementioned city reached a value of (2,687) residents of this city, in addition to a sample of school principals in this city, consisting of (14) managers from this category, and the descriptive analytical approach and the two questionnaire tools were used with the residents of the city of Jenin in the first

sample of its residents and the interview tool In the second sample of school principals in this city, this research reached a set of results, the most important of which was that the effect of the conditions of the Palestinian society on the existence of cybercrime was moderate in most of it, and it was included in its impact for each of the psychological, social, economic, emotional and political factors. , The manifestations of criminal behavior on the Internet were represented by: defamation, espionage, impersonation, threats to reveal some secrets, placing some pictures of known personalities, establishing illegal relationships electronically, and trying to create discord between the Some confusion and delusions of others with some important goods for him, and the extensive mobilization and propaganda, and adding pictures and comments indirectly from others with the aim of offending him psychologically, socially, materially, or nationally, politically or emotionally. The presence of electronic crimes in it, and it also appeared that there are some beginnings that constitute introductions to electronic crimes, such as comments and insinuations on social media sites and what follows them, in addition to that, there have been reasons for the beginnings of these comments represented by the desire to take revenge and respond to a certain matter electronically as a result of the inability to respond direct, and at the end of this research a number of recommendations were made, the most important of which were: Recommendations for individuals and families, which is the need to take caution from any matter that may contribute to the individual or family's exposure to such criminal behaviors, and to put secret numbers on electronic devices that are difficult for any individual to reach And not to give the equipment of the individual or the family to any party outside it, and the need to beware of the individuals added to the individual or family accounts through the meeting sites. J, not to add an unknown or suspected individual, and the necessity to keep private matters such as photos and other secrets of the individual on a device within the family and not on the mobile phone. There are general recommendations for responsible institutions, which are working on direct broadcasting to strengthen the religious predicament of individuals, and carrying out the work of responsible institutions within the Palestinian society by promoting a culture of not being afraid of electronic blackmail or threats,

And encouraging citizens within Palestinian society not to wait for a while when they are exposed to such crimes, And strengthening the anti-cybercrime unit of the Palestinian security services, supporting the media, and working on the need to alert all citizens.

Keywords: Cybercrime, some variables, the third decade of the twenty-first century, Palestine.

1 – المقدمة:

يُعد وجود الجرائم من المشكلات والظواهر الحتمية التي وجدت مع وجود الإنسان على وجه الأرض وذلك نظراً لوجود اختلافات حياتية قد ترجع لأسباب فردية أو جمعية أو بيئية أو سياسية وغيرها، كما أن ارتباط الوجود لهذه الجرائم وترافقه مع وجود الإنسان جاء نظراً لاختلاف هذا المخلوق عن كافة مخلوقات الأرض الأخرى والذي جعله ذلك ينعكس ببعض الصور التي أخذت أشكالاً سلبية في بعض الأماكن والأزمنة أو حتى في معظم الأماكن والأوقات، وذلك بسبب طبيعة التصرفات المتنوعة الناتجة عن سلوك الإنسان الموجود على وجه المعمورة.

لقد ظهر مثلما تم ذكره أن وجود الجرائم قد جاء منذ نشأة الإنسان ولكن الاختلافات التي حدثت على وجود وارتكاب وطبيعة هذه الجرائم جاءت نظراً للتقدم العلمي الحاصل في هذا العالم، فمثلاً أدوات الجرائم في الماضي كانت مختلفة بشكل كبير عن أدوات الجرائم في الوقت الحاضر، وكذلك طبيعة هذه الجرائم أيضاً اختلفت من حيث أشكال وجودها وأشكالها وتأثيراتها على الغير، إلا أنه ومع كل ذلك فإن الجرائم تُعد من أخطر ما هو موجود على الأرض وذلك لما لها من نتائج سلبية تقع على من يقوم بها وعلى من يتأثر منها سواء كان ذلك بشكل شخصي أو مالي أو قرابي وغيره من أشكال الاعتداءات الأخرى المسماة بالجرائم.

لقد ظهر أن من بين الجرائم الموجودة في المجتمعات هي الجرائم الإلكترونية والتي تظهر بصورها وأشكالها التي تصيب الأشخاص والأموال والمعلومات والمؤسسات وحتى الدول، وما يميزها عن غيرها من الجرائم التقليدية أنها تُرتكب من خلال الأجهزة الإلكترونية فقط وعبر شبكة الانترنت ولا حدود لها. كما أنها لا تترك أي أثر بعد ارتكابها. (معالي موسى، 2018م، ص 4) كما أن التطور العلمي الحاصل عالمياً عمل وساعد على التغيير في مختلف الظواهر الموجودة وعلى مختلف الأصعدة ولم يقتصر هذا التطور على الجوانب الإيجابية في الحياة وإنما أيضاً أخذ يطول الجوانب السلبية، وذلك على اعتبار أن العلم هو سلاح ذو حدين فمن الممكن أن يتم استخدامه في العمل الذي يعود بالفائدة على الناس ومن الممكن أن يتم استغلاله بشكل عكسي، ومن الملفت للنظر أن ذلك الاستخدام والتشويه للجوانب العلمية المتقدمة لم يتخطى السلوك الإنساني في استخدامه وحسن أو سوء التصرف به، إذاً فالعيب فيمن يقوم باستخدام هذا الأمر وليس في العلم والتقدم نفسه،

ولعل الملفت للنظر أيضاً أن هذا الاستخدام المتطور للعلم يعمل ويساعد كل من يبحث عن أمر أن يقوم باستغلاله من أجل تحقيق نواياه التي يعمل ويريد تحقيقها، فمثلاً التطور التكنولوجي عمل على استغلاله من قبل البعض واتاح لهم الفرصة من أجل الاعتداء به كوسيلة الكترونية على الغير وهو ما أخذ يُطلق عليه مؤخراً بالجرائم الالكترونية، حيث تمثل ذلك بالابتزاز عن طريق صفحات الشبكة الالكترونية متعددة المواقع أو بالتشهير من خلال النشر على ظهر صفحات هذه المواقع أيضاً بأمور قد تمس بحرية وسلوك وسمعة الغير.

كما أن أجهزة التلفون المحمولة عملت على تعزيز الاستخدام للسلوكيات الإجرامية، بالإضافة الى أجهزة الكمبيوتر وذلك نظراً لصغر حجمها وطبيعة استخداماتها الاتصالية بشكل سريع. (يوسف العيفي، 2013م، ص 14) ولعل التطور الحاصل فيما يُعرف بالجرائم الالكترونية يُعد اليوم من السلوكيات الشائعة التي تأخذ بالارتفاع في مختلف المجتمعات، ناهيك عن سرعة انتشار الأساليب الإجرامية المستخدمة في هذه النوعية من الجرائم لا سيما مع انتشار شبكة الانترنت في كافة مناطق العالم فلم يبات اليوم يخلو أي بيت في العالم من معرفة هذه الشبكة المعروفة لدى الجميع، بالإضافة الى معرفة طبيعة الأساليب المستخدمة من خلالها سواء كان ذلك بطرق مشروعة أو غير مشروعة أو حتى أنه يتم من خلالها الكثير من الاعمال بالتشويه في استخدامهم لبعض من مواقع هذه الشبكة المشهورة للاعتداء على الغير من خلال الحسابات الخاصة بالبريد الالكتروني او الحسابات المنتشرة على سطح شبكات مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية المعروفة لدى الجميع. كما تبين ان نسبة استخدام الانترنت قد ازدادت منذ العام 2000 فصاعداً بما في ذلك ارتفاع نسبة الجرائم الالكترونية والذي سهل وجودها الزيادة في استخدام شبكة الأترنت. (ذياب البداينة، 2014م، ص 1)

لقد باتت الجرائم الالكترونية المنتشرة في مختلف مجتمعات العالم من الظواهر الشائعة الآخذة بالانتشار بشكل متزايد وطردي مع الزمن، لا سيما وأن الزيادة في استخدام الأترنت ارتبط بشكل كبير مع وجود هذه الوسائل الخاصة بالاعتداء على الغير من خلال شبكة الأترنت العالمية، ولذلك فقد أخذ يُطلق على هذه الجرائم بالجرائم الالكترونية وذلك نظراً لطبيعة وجودها على سطح هذه الشبكة الالكترونية الخاصة بشبكة الانترنت دون غيرها من الأماكن الأخرى، كما اتصفت هذه الجرائم بأنه لا يوجد لها أداة اجرامية محددة مقارنة بالجرائم التقليدية العادية،

وهذا ما ميزها عن غيرها من بقية الجرائم الأخرى وجعل من الصعوبة في الكشف عن مرتكبيها خاصة وان من يقوم بارتكابها قد يعمل على تغيير موقعه أو استخدام حسابات بأسماء مستعارة أو وهمية وغير ذلك من الأساليب الملتوية الأخرى التي يصعب على أجهزة الامن كشفها أو حتى من يقومون بتتبعها من أي طرف كان، كما ظهر بأن المشكلة الرئيسية تكمن في استغلال المجرمين للإنترنت وعجز أجهزة العدالة عن ملاحقتهم. (أحمد حسنية، 2017م، ص 1)

2 – مشكلة وتساؤلات البحث:

لقد تبين من خلال ما جاء في الدراسات السابقة المتناولة للجرائم الالكترونية في مختلف دول ومجتمعات العالم بما فيها المجتمع العربي الفلسطيني أن للجرائم الالكترونية تأثيرات سلبية بشكل كبير وأن هذه التأثيرات السلبية أخذت في

الظهور بشكل متزايد مع التقدم العلمي الحاصل في العالم حالياً، كما أن لطبيعة الوجود لهذه الجرائم أخطار كبيرة قد تفوق بقية السلوكيات الإجرامية الأخرى، وذلك لما لها من تأثيرات سلبية على الإنسان الذي يتعرض لها، فقد يتعرض الفرد من خلال هذه الجرائم للاعتداء على سمعته من حيث التشهير به على صفحات المواقع الإلكترونية أو قد يتعرض البعض لطرق من الابتزاز متعدد الأشكال، والأخطر من ذلك أن بعض الأفراد عندما لم يستعد للدفاع عن نفسه من خلال صفحات هذه المواقع فإنه ينصاع للجاني فيما يريد من تحقيقه من حيث أساليب الاعتداء المتنوعة عليه، وقد يعمل ذلك على استدراج الجاني للمجني عليه بطرق قد تجعله غير قادر على التخلص منه خاصة إذا كان يستغله ببعض من الدلالات كالتصوير أو بعض المقاطع المسجلة بالصوت والصورة أو استغلال تسجيلات أخرى لأقارب هذا الفرد وغير ذلك من الطرق العدائية الملتوية التي يتمكن من خلالها الجاني من تعذيب الضحية وارتكاب جرائمه بحقه، والمدهش في هذه الجرائم هو أن بإمكان الجاني الاستمرار في ارتكابها، كما أنه يصعب الكشف عنه، فهذا من دواعي الاهتمام بمكافحة الوجود لهذه الأساليب الإجرامية منذ بدايتها، لأن ذلك يجعل المجني عليه غير قادر على الدفاع عن نفسه إذا استمر الجاني في استدراج الضحية كل مرة بأسماء مختلفة وحسابات بريدية إلكترونية متنوعة أيضاً، وهذا يُعد من أسباب خطورة الوجود لهذه الجرائم لا سيما وأن نسبة الوجود لهذه الجرائم في العالم في ارتفاع تدريجي، وفي المجتمع الفلسطيني ازدادت الطرق الإلكترونية المتعلقة في ارتكاب الجرائم الإلكترونية تبعاً لسياسات التقليد العالمية وغيرها من الطرق الأخرى التي يسعى البعض لاستغلالها من خلال الاعتداء على الغير بجرائمه المتنوعة سواء كانت بالابتزاز أو السرقة أو الحصول على أي امر آخر متعلق بالغير بطرق إجرامية غير صحيحة، كما أن ازدياد استخدام الانترنت تدريجياً في المجتمع الفلسطيني كان نتيجة لزيادة خدماته وانخفاض تكلفته وهو السبب في ازدياد هذه السلوكيات. (محمد خليفة، 2012م، ص 5)

إن ظروف المجتمع الفلسطيني عملت على سهولة انتشار مثل هذه الجرائم الإلكترونية وهي المتمثلة بظروف الاحتلال، حيث أظهرت الإحصائيات أن 19 % من الجرائم الإلكترونية في العام 2017م هي جرائم ارتكبت من خلال شبكات انترنت إسرائيلية وترفض سلطات الاحتلال التعاون بشكل مُطلق بإعطاء أي معلومة حول هذه الجرائم، الأمر الذي يُشكل عقبة حقيقية بل وصعوبة في الكشف عن مرتكبي هذه الجرائم، (أيمن ظاهر، 2018م، ص 7) بالإضافة الى ذلك فإن ما يقوي وجود وارتكاب هذه الجرائم هو سهولة التخلص من أي طريقة تابعة لها، وبداية استخدام الجاني لأسلوب إجرامي آخر على مواقع هذه الشبكة، وهذا ما يُصعب من طرق الكشف عنه بشكل كبير جداً، ناهيك عن إمكانية قدرته على الاختفاء وراء ستائر وهمية أخرى تدل على أفراد آخرين من أجل التمويه وإرباك من يقوم بالبحث المتنوع الأشكال لصعوبة الكشف عنه، وهذا ما عمل على تقوية الأسلوب الإجرامي من خلال نوعية وأشكال هذا الجرائم الإلكترونية، ولعل هذا الغموض الذي تمتاز به طبيعة هذه الجرائم جعل منها صور جديدة وقادرة على الممارسة بشكل أكبر من غيرها من الأساليب الإجرامية الأخرى، وعمل على زيادة انتشارها بأشكالها وتأثيراتها المتنوعة في مختلف المجتمعات بما فيها المجتمع العربي الفلسطيني أيضاً كبقية مجتمعات العالم الأخرى، ولذلك فإن مشكلة هذا البحث تنبع من الأسئلة التالية:

- 1 – ما هي العوامل المؤثرة على وجود الجرائم الإلكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني؟
- 2 – ما مدى وجود وتأثير أوضاع المجتمع الفلسطيني على ارتكاب الجرائم الإلكترونية في داخل هذا المجتمع؟
- 3 – ما هي طبيعة الجو الخاص الذي تُرتكب فيه الجرائم الإلكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني؟
- 4 – ما هي أنواع وأشكال الجرائم الإلكترونية الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني؟
- 5 – ما هي طبيعة العلاقة بين المجالات المعيشية ووجود الجرائم الإلكترونية في فلسطين؟
- 6 – "كيف" تتمثل نقطة البداية للاعتداءات الإلكترونية حتى تصبح جرائم إلكترونية؟
- 7 – "لماذا" تحدث مثل هذه الأمور من البدايات لتلك الاعتداءات الإلكترونية، ومن ثم تحولها إلى جرائم إلكترونية؟

3 – أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث في العمل على تحقيق كل مما يلي:

- 1 – توضيح مفهوم الجرائم الإلكترونية في مجتمعات العالم والمجتمع الفلسطيني أيضاً.
- 2 – تحديد مدى وجود وانتشار أعداد ونسب الجرائم الإلكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني في الوقت الحاضر مقارنةً بغيره من المجتمعات في العالم.
- 3 – تحديد مدى تأثير الجرائم الإلكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني على من يتعرضون لها.
- 4 – توضيح أنواع وأشكال الجرائم الإلكترونية الأكثر انتشاراً في داخل المجتمع الفلسطيني.
- 5 – إظهار العوامل المؤثرة على وجود الجرائم الإلكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني خاصةً على من يقومون بارتكابها.
- 6 – تحديد مدى الوعي بمكافحة الجرائم الإلكترونية، والطرق المتعددة لذلك في داخل فلسطين.
- 7 – معرفة طبيعة العلاقة بين المجالات المعيشية ووجود الجرائم الإلكترونية في داخل فلسطين.
- 8 – تحديد البدايات والأسباب لوجود هذه الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني.

4 – أهمية البحث:

تقسم أهمية هذا البحث الى قسمين وهما:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية) وتتمثل بكل من:

- 1 – معرفة مدى الوجود من الدراسات السابقة عن موضوع الجرائم الإلكترونية في داخل فلسطين.
- 2 – مقارنة هذه الدراسة مع ما سبقها من دراسات سابقة عن موضوع الجرائم الإلكترونية خاصةً في فلسطين.
- 3 – تحديد درجة الوعي لدى جمهور المجتمع الفلسطيني عن هذا الموضوع الخاص بالجرائم الإلكترونية.

- 4 – تناول هذا الموضوع وذلك بالانطلاق من إطار نظري جديد يتمثل بأدوار مختلفة للعديد من العوامل المُتشابكة المؤدية لارتكاب هذا النوع من الجرائم في آن واحد.
- 5 – وضع عدد من التوصيات التي من الممكن التوصل إليها بناء على النتائج العلمية من هذا البحث.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية) وتتمثل بكل من:

- 1 – وصف الوجود للجرائم الإلكترونية في فلسطين من حيث حجمها وشكلها ونسبتها وأثرها.
- 2 – معرفة الأسباب المتنوعة التي تقف وراء ارتكاب هذا النوع من الجرائم حديثة النشأة في العالم وفي فلسطين أيضاً.
- 3 – محاولة التوصل الى عدد من الطرق التي تُفيد في وجودها من حيث الكشف عن طرق الحذر من هذه الجرائم، والكشف عنها حين وقوعها أيضاً خاصة لكل من يتعرضون لها.
- 4 – تحديد مدى خطورة هذه الجرائم والنتائج التي تؤدي إليها خاصة مع عدم وجود أداة للجريمة فيها كونها تتم بشكل مخفي فقط، وبعيداً عن متناول اليد عند تتبعها والكشف عنها.
- 5 – الاستدلال على عدد من الطرق الخاصة للوقاية من هذا النوع من الجرائم بناء على نتائج هذا البحث، وذلك كون هذا النوع من الجرائم حديث النشأة ومختلف في التأثير خاصة من الناحيتين النفسية والإعلامية وخاصة لمن يتعرض له من حيث طرق التشهير والابتزاز وغيرهما.

5 – حدود البحث:

الحدود المكانية: مدينة جنين في شمال الضفة الغربية من فلسطين.

الحدود الزمانية: نهاية العام 2020م – وبداية العام 2021م.

الحدود البشرية: سكان مدينة جنين الفلسطينية المذكورة (مكان البحث).

6 – الدراسات السابقة:

❖ الدراسات المحلية:

الدراسة الأولى:

دراسة محمد الشلالدة وعبد الفتاح ربيعي (2015م) بعنوان: الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، حيث هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على مجمل القواعد القانونية التي تعالج موضوع الجرائم الإلكترونية في ظل تزايد هذه الجرائم وغياب النصوص التشريعية الواجب توافرها، وتُعد هذه الدراسة نظرية فقط، حيث اعتمدت تلك الدراسة على الدراسات السابقة ونصوص القوانين المعمول بها في فلسطين ومقارنتها مع غيرها من القوانين الأخرى، وقد استخدمت تلك الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل ذلك،

وقد كان من أهم نتائجها سيطرة دولة الاحتلال الإسرائيلي على الفضاء الإلكتروني الفلسطيني وهي تُعتبر أكبر مُرتكب للجرائم الإلكترونية على الأراضي الفلسطينية دون المقدرّة على صد ذلك، كذلك فإن الانقسام الفلسطيني يقف عائقاً أمام متابعة وملاحقة الجرائم الإلكترونية، وضرورة صدور قانون خاص وعصري ينظم ملاحقة الجرائم المعلوماتية في فلسطين بدل تلك النصوص المتناثرة في أكثر من قانون أو محاولة إسقاطها على جرائم منصوص عليها في قوانين العقوبات المُطبقة وهو الأمر المُثار للجدل بين وجهات النظر حوله، وجاء من أهم التوصيات لتلك الدراسة ضرورة وضع مسألة سيطرة دولة الاحتلال الإسرائيلي على فضاء الاتصالات الفلسطينية وعلى رأس الأولويات لدى القيادة السياسية الفلسطينية، وضرورة إصدار قانون خاص وعصري فلسطيني للجرائم المعلوماتية، ويجب العمل من خلال برنامج محدد على تنمية قدرات القضاة الفلسطينيين حول الجرائم المعلوماتية وآليات اكتشافها واكتشاف أدلتها، وأن هناك أهمية بالغة في الإسراع في الانضمام للمنظمة الدولية "الإنتربول"، وضرورة التريث عند التوقيع على الاتفاقيات المختلفة للحيلولة دون التوقيع على بنود تصطدم بالقانون الأساسي "الدستور".

الدراسة الثانية:

دراسة نبيل أبو الرب (2019م) بعنوان: الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين "واقع وتحديات"، وهي عبارة عن ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر يوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الثالث عشر (التكنولوجيا والقانون)، وقد اعتمدت تلك الدراسة على الإحصاءات المنشورة في أجهزة الأمن والأعلام فقط وعملت على تفسيرها مستخدمة بذلك المنهج التحليلي بشكل نظري، وقد هدفت تلك الدراسة الى تعريف الجرائم الإلكترونية في فلسطين ونوعية الشكاوى واعدادها المقدمة للأجهزة الأمنية الفلسطينية بشكل إحصائي ودراسة الواقع القانوني لهذه الجرائم في فلسطين والتحديات المواجهة له واسباب عدم تقديم كافة الشكاوى ضد مرتكبي هذه الجرائم، وقد استعرضت تلك الدراسة عدد من النتائج التي توصلت اليها جاء منها أنه يوجد ضعف في عملية نشر التوعية والثقافة القانونية حول مخاطر الجريمة الإلكترونية ومتابعتها قانونياً وهناك غياب للاستراتيجية الوطنية الشاملة للوقاية والحد من الجرائم الإلكترونية ويوجد ضعف في البنية التحتية في مجال وتقنية المعلومات، ويوجد نقص في الكوادر البشرية المؤهلة فنياً للحماية من هذه الجرائم لدى جهاز الشرطة والنيابة العامة والقضاء ولا يوجد سيادة فلسطينية على الفضاء الإلكتروني في فلسطين بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عليه.

الدراسة الثالثة:

دراسة مصطفى عبد الباقي (2018م) بعنوان: التحقيق في الجريمة الإلكترونية وثباتها في فلسطين: دراسة مقارنة، وقد هدفت تلك الدراسة الى التحقيق في الجرائم الإلكترونية وكيفية ضبط الأدلة الرقمية وجمعها من الموضوعات المستجدة في فلسطين وغيرها من دول العالم، وتعتبر هذه الدراسة دراسة نظرية فقط واعتمدت بشكل تحليلي على القوانين الموضوعية وموادها ومقارنتها وطريقة العمل ضمنها. كما أوضحت تلك الدراسة أن طبيعة الأدلة الرقمية وكيفية التعامل معها من قبل جهات التحقيق تُعتبر من الموضوعات ذات الأهمية القانونية والعملية،

ويقوم بالتحقيق في الجرائم الإلكترونية نيابة متخصصة وفق إجراءات وقواعد إثبات خاصة، يساعدها في ذلك ضابطة قضائية متخصصة بالجرائم الإلكترونية، على عكس الجرائم التقليدية التي تختص بالتحقيق فيها النيابة العامة وتساعدتها الضابطة القضائية ذات الاختصاص العام، ويعترض عمل النيابة العامة والضابطة القضائية العديد من الصعوبات، وقد توصلت تلك الدراسة الى عدد من النتائج جاء منها يعاني التحقيق الإلكتروني في فلسطين من الفراغ التشريعي، فغياب أو النقص في التشريعات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحقيق في الجرائم الإلكترونية يقود إلى تدني مستوى أداء قسم التحقيق في الجرائم الإلكترونية في الشرطة الفلسطينية، وعدم ملائمة نصوص قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 (لسنة 2001م) للتحقيق وجمع أدلة الجرائم الإلكترونية، خاصة ما يتعلق بضبطها وكيفية التعامل مع الأدلة، فالقانون المذكور لا يشتمل على نصوص وتحريزها،

أو قيمتها في الإثبات. كما أنه لا يتوافر في النظام القانوني الفلسطيني تعليمات أو إرشادات أو إجراءات معيارية تبين كيفية ضبط وتحريز هذه الأدلة، من ناحية أخرى لم يعالج قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني التفتيش عن بيانات الحاسوب بمذكرة أو بدون مذكرة، وبيانات مرور أجهزة الاتصال السلكي واللاسلكي، ولا يوجد حتى الآن قانون يتعلق بالخصوصية في فلسطين، ولا توجد نصوص قانونية تتناول خصوصية الفضاء الإلكتروني، أو تنظيم للخصوصية في الفضاء الإلكتروني، كما يضبطون الأجهزة عادة وتبقى لديهم فترات طويلة، وقد توصلت تلك الدراسة الى عدد من التوصيات جاء منها ضرورة وضع إجراءات إدارية لقسم التحقيق لضمان السيطرة على القضايا الإلكترونية، وتعزيز وتقوية التحقيق في الجرائم الإلكترونية، إضافة إلى وضع مبادئ توجيهية للأدلة الإلكترونية الخاصة بالجرائم الإلكترونية وعمل تحقيق ناجح وتعديل قانون العقوبات ليشتمل على تجريم الجرائم الإلكترونية، أو سن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، وتغليظ عقوبة الجرائم الإلكترونية، وتعديل قانون الإجراءات الجزائية بما يضمن اشتماله على قواعد للتحقيق في الجرائم الإلكترونية، والتفتيش في أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الاتصال الذكية بما يضمن فعالية ضبط وتحريز الأدلة الرقمية، وأن يتم تضمين مذكرة التفتيش الإلكتروني وتحديد نوع الملف المراد التفتيش عنه.

الدراسة الرابعة:

دراسة محمد خليفة (2012م) بعنوان: دراسة نقدية للإطار القانوني للجرائم الإلكترونية في الأراضي الفلسطينية، وتعتبر هذه الدراسة دراسة نظرية فقط واعتمدت تلك الدراسة على الأطر القانونية والبنود القانونية المعمول بها، وقد هدفت هذه الدراسة الى توضيح واقع وتصنيف الجرائم الإلكترونية واللوائح القانونية المعمول بها ومقارنة احكامها مع نصوص القوانين في فلسطين ومع نصوص القوانين في دول أخرى، وقد اعتمدت تلك الدراسة بالإضافة الى الدراسات النظرية الى عدد من البيانات الميدانية مع بعض المسؤولين فقط للتعرف على واقع هذا الوجود للجرائم الإلكترونية وكيفية التعامل معها. كما اعتمدت تلك الدراسة على الإحصاءات الرسمية خاصة المتعلقة بالإنترنت والتي اعتبرته هو السبب في انتشار مثل هذه الجرائم،

وقد توصلت تلك الدراسة الى عدد من النتائج من أهمها ان الجرائم الالكترونية ظاهرة مُنتشرة في الأراضي الفلسطينية بشكل واضح وأن انتشارها يرتبط بزيادة الانترنت وان انشاء وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية في أجهزة الامن الفلسطينية يوجد فيها خلل خاصة في بعض من بنود القانون الفلسطيني الخاص بها وعدم تناسب العقوبات مع الأثر المترتب على التأثير من تلك الجرائم، وقد اوصت تلك الدراسة على انشاء بنود خاصة من القوانين المتعلقة بهذه الجرائم وأن تكون شاملة لجميع هذه الجرائم وما يتبعها من ضرورة للتوعية بخطورة هذه الجرائم قبل العقوبة والاستعانة بأنظمة قوية ضد الفيروسات الالكترونية ومكافحتها للحد من تلك الجرائم، والعمل على عقد دورات مهمة خاصة بذلك في داخل المجتمع الفلسطيني.

الدراسة الخامسة:

دراسة أحمد حسنية (2017م) بعنوان: الجريمة الإلكترونية بين الشرعية الجنائية والإجرائية، حيث هدف ذلك البحث الى توضيح الضرر الكبير الذي قد تلحقه الجريمة الإلكترونية بالمجتمع والصعوبات الجمة التي تواجه المختصين لتفتح باب التوسع في مواجهة هذه الجريمة، والعمل بكل قوة وحزم اتجاه من يرتكبها. وهو عبارة عن بحث نظري اعتمد على تحليل الدراسات السابقة والبنود القانونية في فلسطين ومقارنتها مع ما هو موجود ومطبق من حيث الجريمة الالكترونية والحماية منها، وقد توصل ذلك البحث الى مجموعة من النتائج جاء منها ان الجريمة الإلكترونية لم تحصل على وضع تعريف جامع ومانع لها عكس الجريمة التقليدية، وأن الجريمة الإلكترونية تقترب من الجريمة التقليدية بحاجتها لفاعل ومجني عليه من العمل على مواجهة الجريمة الإلكترونية، وأصبحت الجريمة الالكترونية واقعاً مفروضاً بعدة خصائص تميزها عن الجريمة التقليدية كالطابع التقني المعلوماتي وأن من يقوم بها هو مجرم ذكي مُتكيف اجتماعياً، قادر على ارتكاب جريمته دون أن يشعر بها الأشخاص، وقد تُرتكب ضد الأشخاص الطبيعيين، كما أن سهولة الاتصال والتواصل واستخدام الشبكات الالكترونية جعل من هذه الجريمة عابرة للحدود، وقد توصل ذلك البحث الى عدد من التوصيات جاء منها أن يسارع المشرع الفلسطيني إلى سن قانون خاص بمكافحة الجرائم الإلكترونية، وان يتم اعتماد الدقة والوضوح والحبكة القانونية عند تحديد أنماط السلوك الإجرامي في الجرائم الإلكترونية، والابتعاد عن التعبيرات الواسعة والفضفاضة التي تحمل أكثر من معنى وعدم الاقتصار عند التجريم والعقاب على أنماط السلوك المحظور ارتكابه حالياً، بل يجب مراعاة الأبعاد المستقبلية التي تراعي التطور المهول في الإلكترونيات والتكنولوجيا وضرورة تعديل قانون الإجراءات الجزائية لتنظيم مرحلة التحري والاستدلال عندما يتعلق الأمر بالجرائم الإلكترونية، واعتبار الجريمة الإلكترونية جريمة عابرة للحدود تتطلب بالضرورة التحرك السريع.

الدراسات الخارجية:

الدراسة السادسة:

دراسة صغير يوسف (2013م) بعنوان: الجريمة الإلكترونية المُرتكبة عبر الانترنت، وقد تم اجراها في الجزائر، حيث هدفت تلك الدراسة الى التعرف بالدرجة الأولى على خصوصية الجريمة المُرتكبة عبر الانترنت مقارنةً بالجريمة التقليدية العادية والطرق الفعالة لمكافحتها، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي والمقارن للدراسات السابقة والبنود القانونية في الجزائر هادفة بذلك الى تحليل ماهية الوجود لهذه الجرائم الإلكترونية من حيث سماتها وأهدافها ومرتكبيها واختلافاتها وغيرها من الأمور الأخرى المتعلقة بها وهي بذلك تعد دراسة نظرية بحتة، وقد توصلت تلك الدراسة الى أن الجريمة الإلكترونية غيرت نظرة الناس الى الجرائم الموجودة في المجتمعات،

وهناك صعوبة في وضع تعريف موحد لها مقارنة بالجرائم التقليدية وبذلك فهي تميزت عن الجريمة التقليدية، وهي عابرة للحدود وواقعها المتميز بانعدام الآثار العادية لها وان من يقومون بها يمتازون بالمهارة والمعرفة والذكاء، وهذا ما يُصعب كشفهم مستمدين خصوصيتهم وخصوصية جريمتهم من الانترنت العابر للحدود الوطنية للمجتمع، وأوصت تلك الدراسة بضرورة استحداث قوانين إجرائية وموضوعية تكون خاصة بالجرائم الإلكترونية على المستوى الوطني والدولي تتماشى مع واقع تلك الجرائم الإلكترونية.

الدراسة السابعة:

دراسة مرسيس سجية وآخرون... (2019م) بعنوان: أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في انتشار الجريمة الإلكترونية - الفيسبوك نموذجاً - دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة المسيلة، وقد استخدمت تلك الدراسة منهج المسح الاجتماعي مستخدمة عينة ميدانية بقيمة 52 من طلاب جامعة المسيلة في الجزائر ومستخدمة بذلك أداة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية منهم، وقد هدفت تلك الدراسة الى معرفة أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في انتشار الجريمة الإلكترونية وإلى تحقيق صحة التساؤلات المُتمثلة في تأثير استخدام الافراد لمواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) في حدوث الجريمة الإلكترونية، وكيفية مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية في نشر الجريمة الإلكترونية، ومدى انتشار الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني، وكان من نتائج هذا البحث هو أن مواقع التواصل الاجتماعي لها أثر كبير في حدوث الجريمة الإلكترونية وذلك لكونها تتيح للمستخدم فتح مجالات للتواصل والتفاعل وتحليل مختلف البرامج والتطبيقات دون تنقل، كما تعطيهم حرية في تكوين صداقات من مختلف البلدان واكتساب المعارف الجديدة، وهذا ما يجعله يُبحر في هذا العالم الافتراضي دون أن يشعر بالوقت، فالإفراط للفرد في استخدام هذه المواقع الإلكترونية ومن بينها " الفيسبوك " يجعله مُدمنًا يعيش في عزلة عن الآخرين، وهذا ما يؤدي إلى ازدياد ارتكاب الجرائم الإلكترونية المختلفة. كما ظهر أن مواقع التواصل الاجتماعي تلعب دورا فعال في وقتنا الحالي، لما تقدمه من خدمات وتبادل للمعارف والثقافات والتواصل بين الأفراد،

حتى أنها أصبحت تُساهم في انتشار وارتكاب الجرائم الإلكترونية من خلال انتهاك خصوصيات الأفراد والاستيلاء على معلوماتهم وملفاتهم الخاصة وابتزازهم بنشر الصور والفيديوهات الخاصة بهم.

7 – التعليق على الدراسات السابقة:

تبين من خلال ما جاء في الدراسات السابقة وفيما يتعلق بالتشابه بين هذه الدراسات أن معظم هذه الدراسات قد تناولت موضوع الجرائم الإلكترونية بشكل نظري بحث معتمدة في غالبيتها على تحليل بنود النصوص القانونية سواء كانت في داخل المجتمع الفلسطيني للدراسات المحلية وغيرها أيضاً من الدراسات الخارجية.

أما فيما يتعلق بالاختلاف بين هذه الدراسات فقد ظهر ذلك من خلال الاختلاف في النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات فمنها ما توصل إلى أن سبب الجرائم الإلكترونية هي مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية ومنها ما أظهر أن التراخي في تطبيق القانون هو السبب في ازدياد السلوك الإجرامي الإلكتروني ومنها ما أظهر أن عدم تعريف الجريمة الإلكترونية وعدم وجود أداة الجريمة فيها هو سبب آخر لحدوث مثل هذه الجرائم والغير أظهر أن سبب هذه الجرائم هو وجود بعض من المجرمين الانكفاء وغير ذلك من الأسباب المختلفة التي أظهرتها تلك الدراسات والتي شكلت الدوافع وراء ارتكاب مثل هذه الجرائم. أما عن مدى الاستفادة من تلك الدراسات السابقة فيما يتعلق بالدراسة الحالية فقد تمثل ذلك في معرفة بعض من المعلومات التي توجد بها مثل هذه السلوكيات، كما وأفاد ذلك هذا البحث في كيفية صياغة الإطار النظري وكيفية المعرفة لبعض من أساليب هذه الجرائم المستخدمة في هذه السلوكيات الخطيرة ونسب الاستخدام لمثل هذه السلوكيات التي ظهر أنها في ازدياد مستمر، كما ساعدت نتائج تلك الدراسات السابقة هذا البحث في الوقوف عن الحد الذي توجد به طبيعة هذه الجرائم في داخل المجتمع العربي الفلسطيني في الوقت الحاضر مقارنة بغيره من المجتمعات في العالم.

8 – تعريف المصطلحات:

الجرائم الإلكترونية:

تُعرف الجرائم الإلكترونية بأنها تلك الأساليب الإجرامية المستخدمة عبر شبكة الانترنت سواء كانت بالنشر أو بالسرقة أو بانتحال الشخصيات بأسماء وحسابات وهمية أو بالابتزاز عبر حسابات هذه الشبكة، وتتم هذه الأساليب بشكل مخفي من قبل الجناة على المجني عليهم، وما يميز ويصعب الكشف عن أساليب هذه الجرائم هو انعدام الوجود لأداة الجريمة المعروفة تقليدياً، وأصبحت هذه الجرائم توجد في مختلف مجتمعات ومناطق العالم حالياً دون استثناء، وأن أهم ما يميز طبيعة هذه الجرائم هو أنها تتم باستخدام الحاسوب والأجهزة الإلكترونية، (Curtis, Glenn (et. al), 2009, p. 187) وتستهدف الجرائم الإلكترونية الاعتداء على البيانات والمعلومات والبرامج الإلكترونية بأجهزة الكمبيوتر، وبرزت وانتشرت بعد الانتشار التكنولوجي والتقني، حيث تُستخدم شبكة الإنترنت كأداة للجريمة، وذلك بالدخول غير المشروع إلى نظم وقواعد البيانات وذلك عبر التلاعب بها أو تعديلها ومسحها. (سارة حنش، 2020م، ص 36)

أما التعريف الإجرائي للجرائم الالكترونية المستخدم في هذا البحث فهو يأتي شاملاً لمختلف اساليب هذه الجرائم والمعروفة بكل من: التشهير بالغير ومن ثم الابتزاز لأسباب متنوعة، ومحاولة اختراق بعض المواقع والحسابات للتجسس، وانتحال شخصيات بأسماء وهمية، والتهديد بكشف بعض الاسرار الكترونياً، ووضع بعض الصور لشخصيات معروفة لدى الجاني، واقامة علاقات غير مشروعة الكترونياً بواسطة الصوت والصورة، ومحاولة خلق الفتنة بين البعض والقيام بالبلبة، وإوهام الغير ببعض السلع المهمة له كتجارة الكترونية،

والقيام بالتعبئة والدعاية الموسعة من قبل بعض الافراد المتضمن للسلوكيات غير الصحيحة عبر المواقع الالكترونية، وازدادة الصور والتعليقات بشكل غير مباشر عن الغير بهدف الاساءة له.

9 – المنطلق النظري للبحث:

يتمثل الأساس الفكري النظري الذي يعتمد عليه هذا البحث كمنطلق أساسي له وهو ما يعني الفكرة الأساسية التي بنى الباحث هنا عليها القيام بهذا البحث او ما يعني بلغة بسيطة طريقة التفكير التي انطلق منها الباحث في رؤيته لوجود هذا النوع من الجرائم وهي ما تسمى بالجرائم الالكترونية، ولعل الازدياد والتوسع في وجود هذا النوع من الجرائم مثلما تم الإشارة اليه من قبل الدراسات السابقة المتزايدة عن هذا الموضوع هما اللذان شكلا عاملاً أساسياً لدى الباحث كمنطلق فكري نظري اعتمد عليه الباحث وشكل لدية دافعاً قوياً للقيام بمثل هذا النوع من الأبحاث، خاصةً في الوقت الحاضر وهو وقت الازدياد في استخدام مواقع الانترنت المتنوعة في وجودها ووظائفها وأهدافها وذلك بسبب الاستعاضة عن ما كان موجود بشكل وجاهي الى الاستخدام بالعمل عن بُعد سواء كان ذلك في النواحي الحياتية العملية او التعليمية او الاجتماعية او غيرها في ظل انتشار ووجود جائحة كورونا العالمية في هذا العام بالذات وهو عام 2020م.

إن الأساس والمنطلق النظري لهذا البحث يتمثل في أن الجرائم بشكل عام آخذة في التوسع والازدياد في كافة مجتمعات العالم بما فيها المجتمع العربي الفلسطيني والذي يُشكل البيئة الأساسية لإعداد هذا البحث، ولعل هذا المنطلق النظري يقوم على أساس أنه يوجد العديد من العوامل التي تقف وراء استخدام هذه الأساليب الالكترونية المعمول بها في نطاق السلوك الاجرامي وما شجع على هذه الزيادة هو التوسع والانتشار السريع في شبكة الانترنت، بالإضافة الى صعوبة ممارسة بعض الجرائم بشكل وجاهي، ولذلك فإن بعض المجرمين او المُقبلين على السلوك الاجرامي يجدون ملاذ لتحقيق رغباتهم الاجرامية بشكل مخفي عبر شبكة الانترنت وما يُثبت هذا الرأي هو الاستخدام في طرق التحايل والابتزاز الالكتروني بأسماء وهمية أو التحايل على المجني عليهم بأسماء لبعض اشخاص معروفين لديهم، بالإضافة الى ذلك فإن ما ساعد على ازدياد الانتشار في وجود الجرائم الالكترونية هو أن العديد من المواد العقابية في القانون تُعاقب على القصد وهو الركن المعنوي للجريمة، الذي يصعب إثباته عملياً في الجرائم الإلكترونية من حيث المبدأ، ودون استكمال الركن المادي وعناصره المتمثلة في وقوع النشاط الإجرامي والنتيجة الإجرامية والعلاقة السببية، فإنه يصعب بذلك إثبات العمل الإجرامي، (عصام عابدين، 2018، ص 11) بالإضافة الى ذلك فإن الأفراد الذين يقومون بهذا النوع من السلوك

الاجرامي يعملون على تغيير أماكن الاستخدام لحظة القيام بأي ممارسة الكترونية إجرامية سواء كانت تشهير أو ابتزاز أو غيره وذلك عن طريق تنقلهم الى أماكن مختلفة غير مشكوك فيها أو تبعاً لإيقاع بعض الافراد الآخرين في موضوع الشك لحظة الاستخدام للسلوك الاجرامي الالكتروني عندما يتم تحديد موقعه الذي قام به من خلال عمله الالكتروني الاجرامي المذكور. كما أنه يوجد عدد من الأمور الدافعة للسلوك الاجرامي وربما تعمل بذلك على ازدياد هذا النوع من السلوك ومن أهم هذه الأمور هي:

- 1 - بعض الظروف المجتمعية والتي تُحتم عدم قدرة الافراد على المواجهة بشكل تقليدي نتيجة للعديد من الأسباب المندرجة ضمن نطاق مراكز وأدوار هؤلاء الافراد التي من الممكن أن تكون دونية بالنسبة للمجني عليهم.
- 2 - عدم القدرة على تحقيق بعض الرغبات بناء على الإمكانيات الموجودة لدى الافراد نتيجة لأسباب مادية أو عملية أو غيرها، وهذا ما يعزز الدافع لانتهاج مثل هذا النوع من السلوك المتمثل بالسلوك الاجرامي الإلكتروني المخفي، وذلك رغبة في الانتقام من الغير خاصة الافراد المنافسين أو أصحاب النفوذ وغيرهم بشكل يقي من العقوبة نتيجة لصعوبة أو لعدم معرفة الجناة في هذه الحالة خاصة عندما لم يتم الكشف عن أسمائهم أو شخصياتهم بشكل مباشر.
- 3 - الرغبة في تحقيق أهداف شخصية قد تكون مادية (حيازة أموال) أو عاطفية (ممارسات جنسية وغيرها) أو سياسية (تجسس على الغير) أو ذاتية (الحصول على بعض المراكز أو الوظائف المعينة) ... الخ.
- 4 - قد يكون هنالك دوافع دينية متطرفة أو قومية لبعض من الافراد ممن يقومون ويسلكون هذا النوع من الجرائم بهدف التشهير ببعض الديانات الأخرى أو الاستدراج لبعض الافراد المنافسين لهم من دول وقوميات أخرى لأهداف إخبارية أو معرفية والاطلاع على بعض المعلومات من خلال هذه السلوكيات.
- 5 - سياسة الأخذ بالثأر والتي ما زالت موجودة في المجتمعات العربية ومنها المجتمع العربي الفلسطيني خاصة في ظل غياب السيادة القانونية بشكل مكتمل على كافة أراضي هذا المجتمع نتيجة لعدم سيطرة أجهزة الأمن الفلسطيني على كافة مناطق هذا المجتمع، وهذا ما يُعزز من سياسة أخذ الحق باليد في ظل هذا الغياب الجزئي للقانون العام حتى وأن كان ذلك بشكل إجرامي إلكتروني بهدف ازعاج الخصم والانتقام منه نفسياً بشكل مؤقت ومن ثم بشكل أكبر من ذلك تدريجياً.
- 6 - قد ترجع أسباب الجرائم الالكترونية إلى إحدى أو بعض من مدارس تفسير السلوك الإجرامي ابتداء من المدرسة الفردية فالنفسية فالاجتماعية وغيرها من المدارس الأخرى المُفسرة للسلوك الاجرامي في العالم.
- 7 - قد يوجد لدى البعض من مرتكبي الجرائم الالكترونية خصومات شخصية مع غيرهم ولم يستطيعوا الرد عليهم وجاهياً فيلجئون الى الرد عن بُعد.
- 8 - كما أن ما يشجع القيام بالسلوك الإجرامي لدى مُرتكبي هذا العمل هو أن الاحكام القانونية الفلسطينية غير كافية لتتطبق على الفضاء الالكتروني في داخل المجتمع العربي الفلسطيني. (http://ro.uow.edu.au/thesis/3402.)

(p. 2. (cited July 14th, 2015

10 – منهج البحث:

يتمثل المنهج المستخدم في هذا البحث بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك لما لهذا المنهج من أهمية خاصة في دراسة المواضيع البحثية الخاصة بالتعرف على طبيعة الظواهر المختلفة من اجتماعية وغيرها. كما أن لهذا المنهج سمات خاصة تجعله مناسباً لدراسة مثل هذه المواضيع بشكل أكبر من غيره من حيث المرونة التي يمنحها للباحث أثناء قيامه بجمع المعلومات النظرية والميدانية من مجتمع وعينة البحث، بالإضافة إلى قيامه بوصف الظاهرة المدروسة بشكل مفصل أكثر من بقية المناهج البحثية التعليمية الأخرى، ناهيك عن الدرجة العالية من الموضوعية التي يمنحها هذا المنهج للباحث ويلزمه بها أيضاً أثناء قيامه بتطبيق أدوات الدراسة المستخدمة مهما كان نوعها، لذلك فكانت هذه الأسباب جميعها من أسباب اختيار هذا المنهج في البحث الحالي من قبل الباحث.

11 – مجتمع البحث:

لقد تكون مجتمع هذا البحث من سكان إحدى المدن الفلسطينية في شمال الضفة الغربية وهي مدينة جنين، حيث بلغ سكان هذه المدينة الكلي بقيمة (53721) ثلاث وخمسون ألفاً وسبعمائة وواحد وعشرون، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد السكان لمحافظة جنين، 2021م، رام الله، فلسطين) حيث شكل سكان هذه المدينة المجتمع الأصلي لهذا البحث بكامله من مختلف الفئات والأعمار والأعمال وغيرها من بقية المتغيرات المعيشية التي تنطبق عليهم في الوقت الحاضر وهو العام 2021م وقت إجراء هذا البحث، وذلك بحسب إحصاءات الجهات المختصة بالسكان والمساكن والمنشآت الفلسطينية في فترة إجراء هذا البحث في المدينة المذكورة من فلسطين، بالإضافة إلى ذلك فقد تم أخذ مجتمع بحث قصير آخر تكون من مدراء المدارس الحكومية فقط في داخل مدينة جنين، وقد بلغ عددهم 280 مديراً. (وزارة التربية والتعليم، 2020م، قاعدة بيانات مسح التعليم للأعوام الدراسية 2019 / 2020م، رام الله – فلسطين)

12 – عينة البحث:

لقد تم اختيار عينة البحث المدروسة في هذا البحث من مجتمع البحث الأصلي المذكور وهو مدينة جنين في شمال الضفة الغربية من فلسطين، بحيث أنه تم اختيار عينة دراسية ممثلة عن كافة سكان هذه المدينة المذكورة وبجميع سكانها وتم اختيار نسبة معقولة منهم وهي قيمة 5 % وبلغت عناصر هذه العينة المأخوذة من سكان المدينة المذكورة بناءً على اختيار وانتقاء هذه النسبة منهم بقيمة وصلت إلى (2687) ألفان وستمائة وسبعة وثمانون فرداً من جميع سكان مدينة جنين الفلسطينية، بالإضافة إلى ذلك فقد تم أخذ عينة من مجتمع البحث الصغير الآخر وهو مثلما تم ذكره في مجتمع البحث مدراء المدارس في المحافظة المذكورة، بحيث تم أخذ عينة منهم بقيمة 5 % أيضاً وقد بلغت بذلك بقيمة 14 مديراً، وذلك كعينة بحث إضافية أخرى مساعدة في دراسة الظاهرة المبحوثة في هذا البحث.

13 – أداة البحث:

لقد تم استخدام الأداة الأساسية والأولية الميدانية الخاصة بالدراسة في هذا البحث وهي أداة الاستبانة وقد عمل الباحث هنا على تقسيم هذه الأداة الى عدة اقسام كان القسم الأول منها قد تناول دراسة سمات العينة المدروسة والقسم الثاني تخصص في دراسة المفردات الخاصة بالعامل المستقل المؤثر على مدى ارتكاب الجرائم الالكترونية، اما القسم الثالث فقد تمثل بدراسة الوجود وطبيعة الوجود للجرائم الالكترونية في المجتمع الفلسطيني في فترة الدراسة الحالية، بالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام أداة المقابلة كأداة إضافية ومساعدة للأداة الأساسية الأولى مع عينة البحث الثانية وهي مدراء المدارس بناء على العينة المأخوذة منهم.

14 – الصدق والثبات لفقرات الاستبانة في هذا البحث:

تتمثل عملية الصدق لفقرات الاستبانة بكون كل فقرة معبرة عن الموضوع التي تتناول دراسته في البحث ولتحقيق ذلك بشكل موضوعي عمل الباحث بعرض الاستبانة بكافة فقراتها على متخصصين في موضوع هذا البحث وكان لهم طلبات قليلة بتعديل عدد من الفقرات على استبانة هذا البحث وقد تم الأخذ بها جميعاً. أما فيما يتعلق بالثبات وهو المتمثل باحتمالية الحصول على نفس الإجابة أو إجابات متقاربة نسبياً في حال قام الباحث نفسه أو غيره بعملية تعبئة الاستبانات فقد تم ذلك بالفعل وذلك بالعمل على استخدام التعبئة لهذه الاستبانات أكثر من مرة وتم تحليلها جميعاً بعد ذلك وكانت نسبة الثبات لكافة فقراتها بعد استخدام معادلة كرو نباخ – الفا الإحصائية عليهما من أجل قياسها بشكل منفرد لكل منها وبشكل مجتمع لكل مجال من مجالات الاستبانة وهي كالتالي:

الجدول رقم (1)

البيانات:	مقدار قيمة الثبات:
القيم الخاصة بالمتغير المستقل:	
1 -عوامل نفسية:	0 . 75
2 -عوامل اجتماعية:	0 . 80
3 -عوامل اقتصادية:	0 . 85
4 -عوامل عاطفية:	0 . 73
5 -عوامل سياسية:	0 . 80
المجموع:	0 . 79
القيم الخاصة بالمتغير التابع:	
1 -التشهير بالغير ومن ثم الابتزاز:	0 . 79
2 -محاولة اختراق بعض المواقع والحسابات الالكترونية:	0 . 82
3 -انتحال شخصيات بأسماء وهمية:	0 . 75
4 -التهديد بكشف بعض الاسرار:	0 . 71

0.78	5-وضع بعض الصور لشخصيات معروفة:
0.75	6-إقامة علاقات غير مشروعة إلكترونياً:
0.84	7-محاولة خلق الفتنة بين البعض:
0.77	8-إيهام الغير ببعض السلع المهمة له كتجارة الكترونية:
0.81	9-القيام بالتعبئة والدعاية الموسعة:
0.72	10-إضافة الصور والتعليقات بشكل غير مباشر عن الغير:
0.77	المجموع:

15 – أساليب جمع البيانات والتحليل المتبعة في هذا البحث:

لقد تمثلت عملية تعبئة الاستبانات من عينة هذا البحث بطريقة عشوائية بسيطة من كافة عناصر البحث المطلوبة للتعبئة وذلك تحقيقاً للموضوعية العلمية أثناء جمع هذه البيانات، وقد تمت التعبئة لكافة الاستبانات المطلوبة للتحليل من (1 – 2687) استبانة هذا فيما يتعلق بعملية تعبئة الاستبانات كاملة. أما بعد ذلك وفيما يتعلق بعملية التحليل لهذه البيانات فقد تم القيام بأعمال التأكد من صلاحية جميع هذه الاستبانات للتحليل ومن ثم القيام بأعمال الفرز والترقيم والترميز لكافة أعداد هذه الاستبانات جميعها ومن ثم فقد تم العمل على إدخالها على برنامج التحليل الإحصائي الخاص بهذا النوع من التحليل وهو برنامج **SPSS** من أجل إتمام عمليات التحليل وتحويل البيانات الخام إلى معلومات يتم الاعتماد عليها كنتائج مهمة في هذا البحث، وقد كان في مقدمة هذه العملية الخاصة بالتحليل استخدام عدد مهم من التقنيات الإحصائية جاء من أهمها:

- 1 – تقنية كرو نباخ الفا الإحصائية للتأكد من عملية الثبات لكافة فقرات الاستبانة الخاصة بهذا البحث.
- 2 – تقنية استخراج التكرارات والنسب المئوية لاستخراج سمات العينة المأخوذة كعينة خاصة لهذا البحث.
- 3 – تقنية استخراج المتوسطات لحسابية والانحرافات المعيارية لقيم كل من المتغير المستقل والمتغير التابع في هذا البحث.
- 4 – تقنية استخراج معامل الارتباط والانحدار ومستويات الدلالة الإحصائية اللازمة لفحص العلاقات بين متغيرات هذا البحث.

أما فيما يتعلق بجمع البيانات من خلال الأداة الثانية وهي أداة المقابلة فقد تم إجرائها مع عينة البحث الثانية الإضافية وهي مدرء المدارس بحيث تم تعبئة أسئلة هذه المقابلة من (1 – 14) مديراً، وفيما يتعلق بعملية التحليل لهذه المقابلات فقد تم العمل على تقييها في جداول خاصة بناء على سُلّم تم وضعه لخدمة موضوع هذا البحث ومن ثم تم القيام بعملية تحرير لهذه المقابلات بشكل يخدم ظاهرة البحث المدروسة حتى تكتمل الصورة لعرض الموضوع المتناول في هذا لبحث وهو الجرائم الالكترونية والمتغيرات المتعلقة بها وقد تم عرضها في النهاية في جداول خاصة بها وهما الجداول رقم (7 و 8) في متن هذا البحث.

16 – خصائص عينة البحث:

الجدول رقم (2)

بيانات الدراسة حسب خصائص العينة الأولى المأخوذة من سكان مدينة جنين الفلسطينية، نسب مئوية:

الصفات:		قيمة الإجابة:
1- الجنس:		النسبة المئوية % التكرار
ذكر:		1344 50.1 %
انثى:		1343 49.9 %
المجموع:		2687 100 %
2- العمر:		النسبة المئوية % التكرار
صغير:		987 36.7 %
متوسط:		1000 37.2 %
كبير:		700 26.1 %
المجموع:		2687 100 %
3- الحالة الاجتماعية:		النسبة المئوية % التكرار
أعزب:		800 29.8 %
متزوج:		1200 44.7 %
مطلق:		387 14.4 %
أرمل:		300 11.1 %
المجموع:		2687 100 %
4- المستوى التعليمي:		النسبة المئوية % التكرار
قليل:		821 30.5 %
متوسط:		1493 55.7 %
مرتفع:		373 13.8 %

المجموع:	2687	100 %
5- مكان العمل:	التكرار	النسبة المئوية %
موظف في مؤسسات حكومية:	1561	58.1 %
موظف في مؤسسات خاصة:	900	33.5 %
عمل أو أعمال حرة:	226	8.4 %
المجموع:	2687	100 %
6- عدد الأبناء:	التكرار	النسبة المئوية %
قليل:	879	32.7 %
متوسط:	1411	52.5 %
كبير:	397	14.8 %
المجموع:	2687	100 %
7- درجة التدين:	التكرار	النسبة المئوية %
قليلة:	613	22.8 %
متوسطة:	1658	61.7 %
كبيرة:	416	15.5 %
المجموع:	2687	100 %
8- طبيعة العمل:	التكرار	النسبة المئوية %
موظف بوظيفة عادية:	1220	45.4 %
موظف بوظيفة متوسطة:	999	37.2 %
موظف بوظيفة عالية:	468	17.4 %
المجموع:	2687	100 %
9- الدخل الشهري للأسرة:	التكرار	النسبة المئوية %
قليل:	1066	39.7 %
متوسط:	1146	42.6 %
كبير:	475	17.7 %

المجموع:	2687	100 %
10 - الديانة:	التكرار	النسبة المئوية %
مسلم:	2397	89.2 %
مسيحي:	290	10.8 %
المجموع:	2687	100 %

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل الاستبيانات المأخوذة من عينة الدراسة الأولى".

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) فيما يتعلق بخصائص عينة هذا البحث الأساسية أن الجنس قد جاء بشكل متقارب جداً فقد بلغت نسبة الذكور بقيمة (1. 50 %) مقابل نسبة الإناث والتي جاءت بقيمة (9. 49 %) وهذا يدل على التقارب النسبي في النوع الاجتماعي في داخل المجتمع الفلسطيني. أما فيما يتعلق بفئات العمر فقد تبين أن الفئات العمرية قد جاءت على النحو التالي: متوسطة بقيمة (2. 37 %) وصغيرة بقيمة (7. 36 %) وكبيرة بقيمة (1. 26 %) وهذا يدل على التقارب في الفئات العمرية الصغيرة والشابة مقابل الكبيرة ويدل ذلك أيضاً على أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي وشاب. أما فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية فقد تبين أن النسبة قد توزعت كما يلي: متزوج بقيمة (7. 44 %) وأعزب بقيمة (8. 29 %) ومطلق بقيمة (4. 14 %) وارمل بقيمة (1. 11 %)، وهذا يدل على أن غالبية المجتمع الفلسطيني ما بين المتزوجين ومن ثم العُزاب.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فقد جاء على النحو التالي: متوسط (بكالوريوس) بقيمة (7. 55 %) وقليل (اقل من البكالوريوس) بقيمة (5. 30 %) ومرتفع (ماجستير ودكتوراه) بقيمة (8. 13 %)، وهذا يدل على أن غالبية فئات المجتمع الفلسطيني من حملة شهادة البكالوريوس مقارنةً بغيرها من المستويات التعليمية الأقل والأكثر أيضاً. أما فيما يتعلق بمكان العمل فقد جاءت صفاته كما يلي: موظف في مؤسسات حكومية بقيمة (1. 58 %) وموظف في مؤسسات خاصة بقيمة (5. 33 %) وعمل أو أعمال حرة بقيمة (4. 8 %)، وهذا يعني أن غالبية فئات المجتمع الفلسطيني موظفين حكوميين ومن ثم يليهم موظفي القطاع الخاص. أما فيما يتعلق بعدد الأبناء في الاسر فقد توزعت كما يلي: متوسط بقيمة (5. 52 %) وقليل بقيمة (7. 32 %) وكبير بقيمة (8. 14 %)، وهذا يعني أن أكثر من نصف اسر المجتمع الفلسطيني هي من ذوي عدد الأبناء المتوسط مقارنة بالفترات الزمنية الماضية التي كانت تتصف فيها الاسرة العربية الفلسطينية بالعدد الكبير من الابناء. وفيما يتعلق بدرجة التدين فقد توزعت قيمه كما يلي: متوسطة بقيمة (7. 61 %) وقليلة بقيمة (8. 22 %) وكبيرة بقيمة (5. 15 %)، وهذا يعني أن غالبية افراد المجتمع الفلسطيني من ذوي درجة التدين المتوسطة. أما فيما يتعلق بطبيعة العمل فقد جاءت موزعة كما يلي: موظف بوظيفة عادية بقيمة (4. 45 %) وموظف بوظيفة متوسطة بقيمة (2. 37 %) وموظف بوظيفة عالية بقيمة (4. 17 %)، وهذا يعني أن غالبية العاملين في المجتمع الفلسطيني من ذوي درجة العمل العادية والمتوسطة.

أما فيما يتعلق بالدخل الشهري للأسرة فقد جاءت قيمه كما يلي: متوسط بقيمة (6.42 %) وقليل بقيمة (7.39 %) وكبير بقيمة (7.17 %)، وهذا يدل على أن غالبية فئات الدخل الشهري في المجتمع الفلسطيني من ذوي الدخل المتوسطة والقليلة. وفيما يتعلق بالديانة فقد جاءت فئاتها كما يلي: مسلم بقيمة (2.89 %) ومسيحي بقيمة (8.10 %)، وهذا يعني أن غالبية فئات المجتمع الفلسطيني من المسلمين.

الجدول رقم (3)

بيانات الدراسة حسب خصائص العينة الثانية المأخوذة من مدرّاء المدارس في محافظة جنين، نسب مئوية:

الصفات:		قيمة الإجابة:
1- الجنس:		النسبة المئوية %
ذكر:		7
أنثى:		7
المجموع:		14
2 - سنوات الخبرة:		النسبة المئوية %
صغيرة:		2
متوسطة:		6
كبيرة:		6
المجموع:		14
3 - التخصص التعليمي:		النسبة المئوية %
تخصص إنساني:		7
تخصص تطبيقي:		6
غير ذلك... :		1
المجموع:		14

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3) فيما يتعلق بخصائص العينة الثانية من مدرّاء المدارس أن قيمة النوع الاجتماعي لكل فئة منهم جاءت بشكل متساوي وبنسبة (50 %) منهم، وهذا يدل على أن نسبة الذكور والإناث من النوعين متساوية بالنسبة لمدرّاء المدارس الفلسطينية، ويدل بذلك على نسبة المساواة في التعليم بين الجنسين.

أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة لفئة مدراء المدارس في فلسطين فقد جاءت موزعة بشكل متساوي بين سنوات الخبرة المتوسطة والكبيرة وبقيمة (9. 42 %) لكل منهم وانخفضت لذوي سنوات الخبرة الصغيرة والتي جاءت بقيمة (2. 14 %) فقط، وهذا يدل على أن سنوات الخبرة لمدراء المدارس الفلسطينية ما بين المتوسطة والعالية في غالبيتها، ويدل ذلك أيضاً على أن المناصب الإدارية يتقلدها افراد من ذوي الخبرة المتوسطة والعالية وليس الاقل منهم. أما فيما يتعلق بالتخصص التعليمي فقد تبين ازدياد التخصص الإنساني بشكل أكبر والذي وصل الى قيمة (50 %) لذوي التخصص الإنساني مقابل نسبة (9. 42 %) من ذوي التخصص التطبيقي، وهذا يدل على أن ذوي التخصصات الإنسانية تفوق ذوي التخصصات التطبيقية في داخل المجتمع الفلسطيني بما فيهم فئة مدراء المدارس، وجاءت نسبة غير ذلك من بقية التخصصات ما بين الفنية والرياضية والتقنية وغيرها بقيمة (1. 7 %) فقط لتشكل بذلك أقل النسب في هذا التوزيع.

17 – تحليل البيانات ونتائج البحث:

الإجابة على السؤال الأول: المتمثلة بالعوامل المؤثرة على وجود الجرائم الالكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني:

الجدول رقم (4)

القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير المستقل والمتمثلة بالعوامل المؤثرة على وجود الجرائم الالكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني، حسب وجهة نظر افراد العينة الأولى:

قيم الإجابة:				قيمة الإجابة:
المقدار والحجم الكمي (الإحصائي) لقيم المتغير المستقل والمتمثلة بالعوامل المؤثرة على وجود الجرائم الالكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر عينة البحث والمتمثلة بكل من:				
مفردات القيم الخاصة بالعوامل المؤثرة على وجود الجرائم الالكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني وهي:	النسبة المئوية للخيار الأعلى % ⁽¹⁾	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معنى قيمة الإجابة
1 -عوامل نفسية: تتمثل بالانتقام، الشعور بالنقص، الحزن نتيجة للغيرة والحسد.	75.7%	2.62	.721	مرتفعة قليلاً
2 -عوامل اجتماعية: تتمثل بكل من: الطلاق، الاختلاف بين الإمكانيات والرغبات، الحاجات المادية الملحة.	69.3%	2.55	.729	متوسطة
3 -عوامل اقتصادية: تتمثل في: الفقر، البطالة، المنافسة	64.7%	2.51	.731	متوسطة

(1) تتمثل هذه القيمة بالخيار الأعلى وهو: (مؤثر ومؤثر كثيراً) والذي يعني مدى التأثير على القيم الخاصة بأوضاع المجتمع الفلسطيني في الوقت الحاضر لدراسة مدى تأثيرها على ارتكاب الجرائم الالكترونية خلال هذا البحث.

التجارية.				
4 -عوامل عاطفية: تتمثل في الرغبات الجنسية، تحقيق رغبات فردية او جماعية مؤقتة/ ممارسات شاذة بين بعض الفئات... الخ.	61.7%	2.47	.730	متوسطة
5 -عوامل سياسية: تتمثل في التجسس، الاستغلال، القمع.	58.6%	2.44	.728	منخفضة
المجموع:	66 %	2.52	.707	متوسطة

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل الاستبيانات المأخوذة من عينة الدراسة الاولى".

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أن مجموع العوامل المؤثرة على وجود الجرائم الالكترونية قد جاءت متوسطة في درجة وجودها وتأثيرها، وقد توزعت في هذه الدرجة من التأثير ما بين العوامل النفسية المتمثلة بالانتقام، والشعور بالنقص، والحزن نتيجة للغيرة والحسد، والعوامل الاجتماعية المتمثلة بالطلاق، والاختلاف بين الإمكانات والرغبات، والحاجات المادية الملحة، والعوامل الاقتصادية المتمثلة بالفقر، والبطالة، والمنافسة التجارية، والعوامل العاطفية المتمثلة بالرغبات الجنسية، وتحقيق الرغبات الفردية او الجماعية المؤقتة والممارسات الشاذة بين بعض الفئات... الخ، والعوامل السياسية المتمثلة بالتجسس، والاستغلال، والقمع، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن حجم الوجود للعوامل المؤثرة على وجود الجرائم الالكترونية قد جاء متفاوت في تأثيرها على ارتكاب هذا السلوك الاجرامي الالكتروني، وأنه بذلك لا بد من وجود الحيلة والحذر خشية تفاقمه وزيادته في هذا المجتمع، لا سيما مع ازدياد الاستخدام للوسائل الالكترونية وتطورها باستمرار في مختلف مناطق العالم بما فيها المجتمع الفلسطيني، وذلك نتيجة لزيادة الترددي للأوضاع المذكورة والمختلفة على حياة الافراد فيه.

الإجابة على السؤال الثاني: والمتمثلة بمدى وجود وتأثير أوضاع المجتمع الفلسطيني على ارتكاب الجرائم الالكترونية في داخل هذا المجتمع:

لقد ظهر فيما يتعلق بالمفردات (القيم الخاصة) وهي العوامل المؤثرة على وجود الجرائم الالكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني أن مجموع القيم المتعلقة بهذه العوامل قد جاء بنسبة (66 %) وهي نسبة متوسطة نوعاً ما، أما فيما يتعلق بالتوزيع النسبي لمختلف هذه القيم الخاصة بالعوامل المؤثرة على مرتكبي الجرائم الالكترونية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة الممثلة عن المجتمع الفلسطيني فقد جاءت أعلى هذه القيم للعوامل النفسية والتي وصلت الى نسبة مرتفعة مقارنة بغيرها من العوامل الاخرى وهي التي وصلت الى اعلى هذه القيم وجاءت بقيمة وصلت إلى (7 . 57 %) تلاها وبشكل مباشر واقل بقية القيم الأخرى المؤثرة على ارتكاب هذه الجرائم والتي جاءت متدرجة بالشكل التالي: القيم الاجتماعية بنسبة (3. 69 %) ثم القيم الاقتصادية بنسبة (7. 64 %) والقيم العاطفية والتي جاءت بقيمة (7. 61 %) ثم جاءت آخر هذه النسب للقيم السياسية والتي وصلت الى نسبة (6. 58 %)،

وهذا يدل على أنه يوجد بعض من النواحي الحياتية المؤثرة على ارتكاب الجرائم الالكترونية بشكل أكبر من غيرها والتي تصدرها في البداية العوامل النفسية ثم العوامل الاجتماعية فالاقتصادية والعاطفية والسياسية، وبديل ذلك أيضاً على أنه يوجد بعض من المعاناة في داخل المجتمع الفلسطيني تُعرض على ارتكاب مثل هذه الجرائم الحديثة في نوعها نتيجة لصعوبة اوضاعه المعيشية المتنوعة.

الإجابة على السؤال الثالث: المتمثلة بطبيعة الجو الخاص الذي تُرتكب فيه الجرائم الالكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني:

لقد تبين فيما يتعلق بطبيعة الجو الخاص الذي تُرتكب فيه الجرائم الالكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني أنه قد تمثل ذلك الجو بالرغبة في الانتقام من الغير، وهذا يعني أنه يوجد كبت مخزون لدى افراد هذا المجتمع لأسباب قد تعود للكثير من النواحي الأخرى المتمثلة بعدم القدرة على الاشباع المعيشي وما يعزز هذا الرأي هو الشعور بالنقص والذي ظهر بشكل مفسر للعوامل النفسية في شدة تأثيرها على ارتكاب مثل هذه الجرائم، بالإضافة الى الحزن نتيجة للغيرة والحسد والذي يُكرر تعزيز هذا التفسير المتمثل بالحرمان المعيشي للكثير من افراد المجتمع الفلسطيني مما يدفعهم الى ارتكاب مثل هذه الجرائم، وهذا يندرج ضمن المؤثرات النفسية، كما ظهر أن هنالك درجة من الاختلاف بين الإمكانات والرغبات كسبب من أسباب ارتكاب مثل هذه الجرائم، وهذا يعود للجو العام الذي يسود هذا المجتمع خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة لمعاناته من ظروف مادية صعبة والذي عززها تفسير وجودها كدافع لارتكاب الجرائم الالكترونية هو الحاجات المادية الملحة لأفراد هذا المجتمع، بالإضافة الى العوامل الاقتصادية الصعبة المتمثلة بالفقر، والبطالة، والمنافسة التجارية والتي ازدادت في الفترات الأخيرة نتيجة لقلّة فرص العمل في داخل هذا المجتمع. كما ظهر وجود جو آخر من اسباب ودواعي ارتكاب مثل هذه الجرائم وهي العوامل العاطفية المتمثلة بالجنس خاصة في ظل عزوف كثير من شباب المجتمع الفلسطيني عن الزواج (ازدياد العنوسة بين الجنسين) لأسباب كثيرة تم ذكرها سابقاً تعود لقلّة الأموال وصعوبة تجميعها وقلّة فرص العمل نتيجة لازدياد حالات البطالة، فهذا ما أدى الى وجود رغبات تعمل بعض الفئات على تحقيقها بشكل فردي او جماعي حتى ولو بشكل مؤقت وتصب في معظمها ضمن الممارسات الشاذة بين بعض هؤلاء الافراد او تلك الفئات الممارسة لها، خاصة وأن هنالك العديد من مواقع الأنترنت المشجعة على وجود مثل هذه الممارسات والتي تتيح للجميع بتصفحها بالصوت والصورة، وتُشكل بذلك دافعاً قوياً وتساعد على إيجاد جو خاص من أجواء الارتكاب لمثل هذه الممارسات الشاذة سواء كانت ممارسات جنسية أو ابتزاز من الغير أو استدراج من البعض وغير ذلك من أساليب الجرائم الالكترونية الدارجة والمعروفة لدى الجميع على صفحات مواقع شبكة الانترنت المستخدمة والمنتشرة بكثرة في كافة دول ومجتمعات العالم أجمع.

كما ظهر أيضاً وجود جو خاص من أجواء ارتكاب مثل هذه السلوكيات الاجرامية ضمن حدود التجسس، والاستغلال، والقمع، وهذا يعود لأسباب سياسية في داخل المجتمع الفلسطيني نتيجة لحالة الانقسام التي وُجدت فيه منذ أكثر من أربعة عشرة عاماً وما زالت مخيمة في أجوائها ووجودها حتى وقت إجراء هذا البحث،

مما دفع ذلك ببعض الافراد والفئات على القيام بالاعتداء على الخصم الآخر بشكل إلكتروني بهدف تعزيز موقف كل منهما والعمل على تقوية مساره لأسباب سياسية وما يلحق بها من اسباب أخرى قد تكون مادية أو عملية (وظيفية) وغيرها من اجل تعزيز موقف كل منهما.

الإجابة على السؤال الرابع: المتمثلة بأنواع وأشكال الجرائم الالكترونية الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني:

الجدول رقم (5)

القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير التابع والمتمثلة بأنواع وأشكال الجرائم الالكترونية الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني، حسب وجهة نظر افراد العينة الاولى:

قيم الإجابة:				قيمة الإجابة:
المقدار والحجم الكمي (الإحصائي) لقيم المتغير التابع والمتمثلة بأنواع وأشكال الجرائم الالكترونية الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العينة والمتمثلة بكل من:				
مفردات القيم الخاصة بأنواع وأشكال الجرائم الالكترونية الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني وهي:	النسبة المئوية للخيار الأعلى % ⁽²⁾	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معنى قيمة الإجابة
1- التشهير بالغير ومن ثم الابتزاز لأسباب مادية / جنسية / وغيرها:	55.1%	2.41	.725	منخفضة
2- محاولة اختراق بعض المواقع الالكترونية والحسابات للتجسس او لغيرها:	53.7%	2.39	.723	منخفضة
3- انتحال شخصيات بأسماء وهمية ومحاولة خلق علاقات ومن ثم الاستدراج من خلالها:	52.3%	2.38	.721	منخفضة
4- التهديد بكشف بعض الاسرار الكترونياً:	51.5%	2.37	.720	منخفضة
5- وضع بعض الصور لشخصيات معروفة لدى الجاني من اجل تشويه سمعتها:	50.8%	2.37	.718	منخفضة
6- إقامة علاقات غير مشروعة الكترونياً بواسطة الصوت والصورة	49.6%	2.35	.716	منخفضة

(2) تتمثل هذه القيمة بالخيار الأعلى وهو: (موجود وموجود بكثرة) والذي يعني مدى الوجود للقيم الخاصة بحالات وأنواع الجرائم الالكترونية داخل المجتمع الفلسطيني في الوقت الحاضر.

مع أفراد معينين بهدف الانتقام من الغير:				جداً
7- محاولة خلق الفتنة بين البعض والقيام بالبلبله عن طريق وضع اخبار مسينه عن الغير:	49.3%	2.35	715.	منخفضة جداً
8- إوهام الغير ببعض السلع المهمة له كتجارة الكترونية قابلة للشراء من خلال بعض المواقع الالكترونية الوهمية وغير الموجودة فعلاً:	48.8%	2.35	714.	منخفضة جداً
9- القيام بالتعبئة والدعاية الموسعة من قبل بعض الافراد المتضمن للسلوكيات غير الصحيحة عبر المواقع الالكترونية خاصة مواقع التواصل الاجتماعي لإيقاع الغير في بعض من هذه السلوكيات تدريجياً:	47.7%	2.34	712.	منخفضة جداً
10- اضافة الصور والتعليقات بشكل غير مباشر عن الغير بهدف الاساءة له نفسياً او اجتماعياً او مادياً او وطنياً وسياسياً او عاطفياً وغيره :	46.3%	2.32	708.	منخفضة جداً
المجموع:	50.5 %	2.36	707.	منخفضة

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل الاستبانات المأخوذة من عينة الدراسة الاولى".

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (5) وفيما يتعلق بمفردات القيم الخاصة بأنواع وأشكال الجرائم الالكترونية الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني أن أنواع وأشكال هذه الجرائم قد جاءت في مجملها بشكل منخفض، وهذا امر مبشر بالخير في داخل المجتمع الفلسطيني، أما فيما يتعلق بدرجة ارتكاب الوجود لأشكال الجرائم الالكترونية مقارنة بالمجتمعات الأخرى، بالإضافة الى ما يتعلق بدرجة التفصيل لكل نوع وشكل من هذه الانواع والاشكال من هذه السلوكيات الاجرامية الالكترونية فقد تمثلت بوجودها على نوعين **فالنوع الاول** تمثل بوجوده بشكل منخفض وهو المتمثل بكل من: التشهير بالغير ومن ثم الابتزاز لأسباب مادية وجنسية وغيرها ثم جاء الشكل الآخر من اشكال السلوك الاجرامي الإلكتروني وهو المتمثل بمحاولة اختراق بعض المواقع والحسابات للتجسس او لغيرها،

بالإضافة الى انتحال شخصيات بأسماء وهمية ومحاولة خلق علاقات ومن ثم الاستدراج من خلالها ومن ثم استخدام طرق التهديد بكشف بعض الاسرار الكترونياً ووضع بعض الصور لشخصيات معروفة لدى الجاني من اجل تشويه سمعتها.

أما النوع الثاني من انواع هذه الجرائم الالكترونية من حيث طبيعته وجودها ودرجة تأثيرها فقد تمثل بكل من: اقامة علاقات غير مشروعة الكترونياً بواسطة الصوت والصورة مع افراد معينين بهدف الانتقام من الغير ومحاولة خلق الفتنة بين البعض والقيام بالبلبله عن طريق وضع اخبار مسينه عن الغير ومن ثم إوهام الغير ببعض السلع المهمة له كتجارة الكترونية قابلة للشراء من خلال بعض المواقع الالكترونية الوهمية وغير الموجودة فعلاً والقيام بالتعبئة والدعاية الموسعة من قبل بعض الافراد المتضمن للسلوكيات غير الصحيحة عبر المواقع الالكترونية خاصة مواقع التواصل الاجتماعي

لإيقاع الغير في بعض من هذه السلوكيات تدريجياً وإضافة الصور والتعليقات بشكل غير مباشر عن الغير بهدف الاساءة له نفسياً او اجتماعياً او مادياً او وطنياً وسياسياً او عاطفياً وغيره....

الإجابة على السؤال الخامس: المتمثلة بطبيعة العلاقة بين المجالات المعيشية المتنوعة ووجود الجرائم الالكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني:

الجدول رقم (6)

العلاقة بين أوضاع المجتمع الفلسطيني المتنوعة وبين مظاهر الجرائم الالكترونية:

معنى الدالة الإحصائية	مقدار قيمة الدالة الإحصائية	"قيم المتغير التابع / مظاهر الجرائم الالكترونية:	"قيم المتغير المستقل" اوضاع المجتمع الفلسطيني:
دالة إحصائية	قيمة الدالة الإحصائية = 0.02 قيمة معامل الارتباط = 0.60	جميع مظاهر الجرائم الالكترونية: التشهير بالغير ومن ثم الابتزاز لأسباب مادية / جنسية / وغيرها ومحاولة اختراق بعض المواقع الالكترونية والحسابات للتجسس او لغيرها، وانتحال شخصيات بأسماء وهمية ومحاولة خلق علاقات ومن ثم الاستدراج من خلالها، والتهديد بكشف بعض الاسرار الكترونياً، ووضع بعض الصور لشخصيات معروفة لدى الجاني من اجل تشويه سمعتها، واقامة علاقات غير مشروعة الكترونياً بواسطة الصوت والصورة مع افراد معينين بهدف الانتقام من الغير، ومحاولة خلق الفتنة بين البعض والقيام بالبلبله عن طريق وضع اخبار مسينة عن الغير، وإوهام الغير ببعض السلع المهمة له كتجارة الكترونية قابلة للشراء من خلال بعض المواقع الالكترونية الوهمية وغير الموجودة فعلاً، والقيام بالتعبئة والدعاية الموسعة من قبل بعض الافراد المتضمن للسلوكيات غير الصحيحة عبر المواقع الالكترونية خاصة مواقع التواصل الاجتماعي لإيقاع الغير في بعض من هذه السلوكيات تدريجياً، وإضافة الصور والتعليقات بشكل غير مباشر عن الغير بهدف الاساءة له نفسياً او اجتماعياً او مادياً او وطنياً وسياسياً او عاطفياً وغيره.....	1 -عوامل نفسية: تتمثل بالانتقام، الشعور بالنقص، والحزن.
دالة إحصائية	قيمة الدالة الإحصائية = 0.02 قيمة معامل الارتباط = 0.50		2 -عوامل اجتماعية: تتمثل بالطلاق والبطالة والاحتياجات المتنوعة.
دالة إحصائية	قيمة الدالة الإحصائية = 0.02 قيمة معامل الارتباط = 0.40		3 -عوامل اقتصادية: تتمثل بالفقر والبطالة والمنافسة التجارية.
دالة إحصائية	قيمة الدالة الإحصائية = 0.02 قيمة معامل الارتباط = 0.30		4 -عوامل عاطفية: تتمثل بالرغبات في الجنس، وتحقيق الرغبات الفردية او الجماعية المؤقتة أو الممارسات الشاذة بين بعض الفئات.
دالة إحصائية	قيمة الدالة الإحصائية = 0.02 قيمة معامل الارتباط		5 -عوامل سياسية: تتمثل بالتجسس، والاستغلال، والقمع.

0.30 =

تبيين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (6) والذي تم وضعه لفحص طبيعة العلاقة بين أوضاع المجتمع الفلسطيني المعيشية المتنوعة وبين جميع مظاهر الجرائم الالكترونية في وجودها ككل ما يلي:

1 – تبين من خلال نتائج هذا التحليل أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جميع مظاهر الجرائم الالكترونية المرتكبة في وجودها ككل في داخل المجتمع الفلسطيني تعود للعوامل النفسية المتمثلة بكل من: الانتقام والشعور بالنقص، والحزن في داخل هذا المجتمع، وظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة الإحصائية التي جاءت بقيمة أقل من (0.05)، بالإضافة الى قيمة معامل الارتباط الايجابية والمرتفعة الدالة بذلك على وجود هذه العلاقة بين المتغيرين المذكورين، وهذا يعني أنه يوجد تأثير للعوامل النفسية على ارتكاب السلوك الإجرامي الالكتروني في داخل المجتمع العربي الفلسطيني من وجهة نظر افراد هذا المجتمع.

2 – تبين من خلال نتائج هذا التحليل أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جميع مظاهر الجرائم الالكترونية المرتكبة في وجودها ككل في داخل المجتمع الفلسطيني تعود للعوامل الاجتماعية في داخل هذا المجتمع،

وظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة الإحصائية التي جاءت بقيمة أقل من (0.05)، بالإضافة الى قيمة معامل الارتباط الايجابية والمرتفعة الدالة بذلك على وجود هذه العلاقة بين المتغيرين المذكورين، وهذا يعني أنه يوجد تأثير للعوامل الاجتماعية المتمثلة بكل من الطلاق والبطالة والاحتياجات المتنوعة على ارتكاب السلوك الإجرامي الالكتروني في داخل المجتمع العربي الفلسطيني من وجهة نظر افراد هذا المجتمع.

3 – تبين من خلال نتائج هذا التحليل أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جميع مظاهر الجرائم الالكترونية المرتكبة في وجودها ككل في داخل المجتمع الفلسطيني تعود للعوامل الاقتصادية المتمثلة بكل من: الفقر والبطالة والمنافسة التجارية في داخل هذا المجتمع، وظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة الإحصائية التي جاءت بقيمة أقل من (0.05)، بالإضافة الى قيمة معامل الارتباط الايجابية والمرتفعة الدالة بذلك على وجود هذه العلاقة بين المتغيرين المذكورين، وهذا يعني أنه يوجد تأثير للعوامل الاقتصادية على ارتكاب السلوك الإجرامي الالكتروني في داخل المجتمع العربي الفلسطيني من وجهة نظر افراد هذا المجتمع.

4 – تبين من خلال نتائج هذا التحليل أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جميع مظاهر الجرائم الالكترونية المرتكبة في وجودها ككل في داخل المجتمع العربي الفلسطيني تعود للعوامل العاطفية: والتمثلة بكل من: الرغبات في الجنس، وتحقيق الرغبات الفردية او الجماعية المؤقتة أو الممارسات الشاذة بين بعض الفئات في داخل هذا المجتمع، وظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة الإحصائية التي جاءت بقيمة أقل من (0.05)، بالإضافة الى قيمة معامل الارتباط الايجابية والمرتفعة الدالة بذلك على وجود هذه العلاقة بين المتغيرين المذكورين،

وهذا يعني أنه يوجد تأثير للعوامل العاطفية على ارتكاب السلوك الإجرامي الإلكتروني في داخل المجتمع العربي الفلسطيني من وجهة نظر افراد هذا المجتمع.

5 – تبين من خلال نتائج هذا التحليل أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جميع مظاهر الجرائم الإلكترونية المرتكبة في وجودها ككل في داخل المجتمع الفلسطيني تعود للعوامل السياسية: والمتمثلة بكل من: التجسس، والاستغلال، والقمع في داخل هذا المجتمع، وظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة الإحصائية التي جاءت بقيمة أقل من (0.05)، بالإضافة الى قيمة معامل الارتباط الايجابية والمرتفعة الدالة بذلك على وجود هذه العلاقة بين المتغيرين المذكورين، وهذا يعني أنه يوجد تأثير للعوامل السياسية على ارتكاب السلوك الإجرامي الإلكتروني في داخل المجتمع العربي الفلسطيني من وجهة نظر افراد هذا المجتمع.

الإجابة على السؤال السادس: المتمثلة بكيفية وجود نقطة البداية للاعتداءات الإلكترونية:

الجدول رقم (7)

بيانات الدراسة حسب القيم النوعية (الكيفية) لنقطة البداية للاعتداءات الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر مدراء المدارس في محافظة جنين الفلسطينية:

نقطة البداية للاعتداءات الإلكترونية:		المقدار الاعلى لنوعية الاجابة من عينة البحث الثانية:
نقطة البداية للاعتداءات الإلكترونية:		مقدار قيمة الإجابة (3):
		أولاً:
		ثانياً: غير ذلك ...
أولاً: حدوث سوء تفاهم وجاهي وتحوله إلى إلكتروني بين البعض فردياً أو أسرياً أو جماعياً:	موجود دائماً	...
ثانياً: التعليقات والتلميحات <u>المباشرة</u> على مواقع التواصل الاجتماعي:	مؤثر كثيراً	...
ثالثاً: التعليقات والتلميحات <u>غير المباشرة</u> على مواقع التواصل الاجتماعي:	يؤدي إلى ردود فعل بين الافراد	...
رابعاً: الحوار الإلكتروني المباشر بين اثنين بقصد الإساءة إلى طرف آخر:	يؤدي إلى حدوث بعض اشكال العنف البدائي	...
خامساً: وضع بعض الصور والرسومات التي تمثل أمر معين	التحول إلى نوعاً من الجرائم	...

(4) تتمثل هذه القيمة بأكبر قيمة تم الإجابة عليها من عينة البحث الثانية وهي مدراء المدارس في مدينة جنين، حيث جاءت نسبة الإجابة على هذه القيمة بأكبر من 80 % من خلال إجراء أداة المقابلة.

الإلكترونية	بقصد الاعتداء على الغير:
...	سادساً: غير ذلك ...

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل المقابلات المأخوذة من المبحوثين".

تبين من بيانات الجدول رقم (7) أن نقطة البداية للاعتداءات الإلكترونية قد تمثلت وبشكل تدريجي، حيث جاءت في البداية بأن حدوث سوء تفاهم وجاهي وتحوله إلى إلكتروني بين البعض فردياً أو أسرياً أو جماعياً هو موجود دائماً، تلاها بأن التعليقات والتلميحات المباشرة على مواقع التواصل الاجتماعي هي مؤثرة بشكل كبير، بالإضافة إلى ذلك فقد تبين بأن التعليقات والتلميحات غير المباشرة على مواقع التواصل الاجتماعي تؤدي إلى ردود فعل بين الافراد، وأن الحوار الإلكتروني المباشر بين اثنين بقصد الإساءة إلى طرف آخر يؤدي إلى حدوث بعض اشكال العنف البدائي، وأن وضع بعض الصور والرسومات التي تمثل أمر معين بقصد الاعتداء على الغير يؤدي إلى التحول إلى نوعاً من الجرائم الإلكترونية.

يظهر من خلال ما جاء في نقطة البداية للاعتداءات الإلكترونية بانها قد جاءت مُعبّرة عن بعض من الدلالات الخاصة بالفئات التي تقوم بها مثل:

- 1 – العمل على استفزاز فرد أو أفراد آخرين للدخول في صراعات متنوعة قد تتحول إلى مظاهر عنف إلكتروني مباشر أو حتى وجاهي مباشر، وبذلك فمن الممكن أن تتحول تلقائياً إلى أشكال من العنف والجرائم.
- 2 – محاولة إثبات بعض الأفكار لدى البعض ضد أفكار آخرين، خاصةً وأن الفرد في الغالب لا يعترف بالخطأ لنفسه بسهولة، وهذا من الممكن أن يكون بداية لصراع إلكتروني أو غيره.
- 3 – العمل على تحقيق بعض من الرغبات الخاصة بمن يقومون بهذه البدايات الإلكترونية للتعبير عن فشلهم أحياناً أو تعبيراً عن نقص ما يُعانون منه أو رغبة في الانتقام أو رد فعل غير مباشر نتيجة لعدم محبة الغير، أو التعبير عن ظلمهم من قبل الغير، وقد يكون ذلك فردياً أو جماعياً.
- 4 – إيجاد مُتنفّس لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية بغض النظر عن طبيعتها لنشر آرائهم بسهولة ويُسر عما كان يتم سابقاً كالنشر في وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والذي كان يتم ذلك بشكل صعب ومُكلف، بمعنى أن هذه المواقع الإلكترونية اتاحت الفرصة أمام الجميع للتعبير عن رأيه مجاناً وبسهولة.
- 5 – طبيعة بعض من المواقع الإلكترونية وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي مثل موقع الفيسبوك الإلكتروني والتي عملت على سهولة مثل هذه الاعمال والتي من الممكن أن تتحول إلى طرق سلبية في استخدامها كما هو حاصل وموجود في الوقت الحاضر في داخل المجتمع الفلسطيني،

كالتشهير بالغير أو تشويه سمعته أو وضع بعض من الصور عنه والتي من الممكن ان يكون قد تم أخذها منه بشكل غير مباشر او نتيجة لصياعها منه ومن ثم العمل على ابتزازه بها خاصة وأن الثقافة العربية في المجتمع الفلسطيني تمنع مثل القيام بهذه الأمور وتجعل ممن يتعرض لها ضعيف من حيث الموقف والقدرة على الرد والخوف من المعرفة له من قبل افراد المجتمع خاصة إذا كان أنثى.

الإجابة على السؤال السابع: المتمثلة بأسباب حدوث البداية للاعتداءات الإلكترونية:

الجدول رقم (8)

بيانات الدراسة حسب القيم النوعية (الكيفية) لأسباب حدوث البداية للاعتداءات الإلكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر مدراء المدارس في محافظة جنين الفلسطينية:

المقدار الاعلى لنوعية الاجابة من عينة البحث الثانية:		أسباب حدوث البداية للاعتداءات الإلكترونية:
مقدار قيمة الإجابة (4):		
أولاً:	ثانياً: غير ذلك ...	
أسباب اجتماعية		أولاً: الضعف والفشل وعدم القدرة برد وجاهي والاستعاضة عنه برد إلكتروني مباشر او غير مباشر:
أسباب نفسية		ثانياً: تحقيق رغبة في الانتقام من فرد معين لأسباب متنوعة:
أسباب متعددة		ثالثاً: الادعاء بحرية التعبير عن الرأي من خلال بعض المواقع الالكترونية:
أسباب سياسية (حزبية) وغيرها.		رابعاً: الادعاء بمشاركة الغير في بعض الأحاديث:
أسباب ثقافية		خامساً: الغيرة والحسد لدى البعض من الافراد:
...		سادساً: غير ذلك

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل المقابلات المأخوذة من المبحوثين".

(5) تتمثل هذه القيمة بأكثر قيمة تم الإجابة عليها من عينة البحث الثانية وهي مدراء المدارس في مدينة جنين، حيث جاءت نسبة الإجابة على هذه القيمة بأكثر من 85 % من خلال إجراء أداة المقابلة.

تبين من بيانات الجدول رقم (8) أن أسباب حدوث البداية للاعتداءات الإلكترونية قد جاءت للعديد من ردود الفعل الخاصة بمن يقومون بها مثل: الضعف والفشل وعدم القدرة برد وجاهي والاستعاضة عنه برد إلكتروني مباشر أو غير مباشر لأسباب اجتماعية، وتحقيق رغبة في الانتقام من فرد معين لأسباب متنوعة تعود لدوافع نفسية، والادعاء بحرية التعبير عن الرأي من خلال بعض المواقع الإلكترونية لأسباب متعددة، والادعاء بمشاركة الغير في بعض الأحاديث لأسباب سياسية (حزبية) وغيرها، والغيرة والحسد لدى البعض من الأفراد لأسباب ثقافية (تقاليد اجتماعية بالية).

يظهر من خلال ما جاء من أسباب حدوث البداية للاعتداءات الإلكترونية بانها قد جاءت مُعبّرة عن الدوافع التي توجد لدى البعض والمعبّرة عما تقوم به بعض الفئات أو الأفراد من اعتداءات إلكترونية مثل:

- 1 – المعاناة من قبل ممن يقوم بالاعتداءات الإلكترونية بالنقص أو بحب الظهور والتقليد والتجريب، أو بتغيير المنكر بكلماتهم المكتوبة على صفحات بعض مواقع التواصل الاجتماعي حسب اعتقادهم.
- 2 – فهم البعض لما يدور حوله بشكل مختلف عن الغير، قد يكون ذلك لقناعات خاطئة سياسية أو دينية أو ثقافية أو قومية وغيرها.
- 3 – تتيح المواقع الإلكترونية فرصة أكبر للقدرة عن التعبير والكشف عما يوجد في نفسية المعتدين على الغير بشكل قوي مقارنة بالرد الواجهي، وقد ظهر ذلك من خلال تحليل المقابلات بأن معظم الاعتداءات الإلكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني هي على إحدى مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية دون غيرها وهو موقع الفيسبوك، وذلك نظراً لسهولة استخدامه من مختلف النواحي مقارنة بغيره من المواقع الإلكترونية الأخرى، فهذا لا يدل على ذكاء وحكمة المعتدين على صفحات هذا الموقع. أما الادعاء بأن غير المشتركين على هذا الموقع يُعانون من عزلة اجتماعية، فمن أين جاء هذا الادعاء...؟! ربما قد جاء هذا الادعاء لعدم قدرة بعض الفئات بالاعتداء الإلكتروني على غيرهم نتيجة لعدم وجود حسابات لغيرهم على هذا الموقع، وأمنية المعتدين لو كان يوجد لخصمهم المُفترض حساب على موقع الفيسبوك ليتيح لهم ذلك اضافة التعليقات والتلميحات المُقللة من شأنه، وهذا ما يُثبت وبقوة حالة الوهن والضعف والانكسار والكبت لرغبة المعتدين على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي على غيرهم.
- 4 – كما أن سوء الاستخدام لمواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية وخاصةً موقع الفيسبوك في داخل المجتمع العربي الفلسطيني وغيره من المجتمعات الأخرى جعلت منه حلبة للصراع الدائم بين البعض والذي من شأنه أن يُشكل أرضية خصبة للعنف قابلة وبشكل سهل للتحويل إلى سلوك إجرامي، طبعاً ليس المقصود من هذا الامر هو تشويه صورة هذا الموقع الخاص بالتواصل الاجتماعي الإلكتروني ولكن المشكلة فيمن يستغلونه بشكل خاطئ، فلو أحسن استخدامه لأصبح وسيلة اتصال وتواصل ممتازة ورائعة بشكل واضح وكبير.
- 5 – فشل البعض من المعتدين في العديد من الأمور الحياتية ومحاولته القيام ببعض السلوكيات المسيئة لغيره من الناجحين.
- 6 – محاولة تشويه الغير لأسباب تنافسية بحتة، قد تكون نفسية، اجتماعية، اقتصادية... الخ.

18 – النتائج التفصيلية للبحث ومناقشتها:

- 1 – تبين أن مجموع العوامل المؤثرة على وجود الجرائم الالكترونية قد جاءت متوسطة في درجة وجودها وتأثيرها، وقد توزعت في هذه الدرجة من التأثير ما بين العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل العاطفية، والعوامل السياسية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن حجم الوجود للعوامل المؤثرة للجرائم الالكترونية قد جاء متفاوت في تأثيرها على ارتكاب هذا السلوك الاجرامي الالكتروني، وأنه بذلك لا بد من وجود الحيلة والحذر خشية تفاقمه وزيادته في هذا المجتمع لا سيما مع ازدياد الاستخدام للوسائل الالكترونية وتطورها باستمرار في مختلف مناطق العالم بما فيها المجتمع الفلسطيني، وذلك نتيجة لزيادة الترددي للأوضاع المذكورة والمختلفة على حياة الافراد فيه، وهذا يتوافق مع دراسة مريسي سجية وآخرون... (2019م)، والتي ترى بأن مواقع التواصل الاجتماعي لها أثر كبير في حدوث الجريمة الإلكترونية، ويرى الباحث أنه كلما زاد استخدام الوسائل الالكترونية يزداد ذلك من الجرائم الالكترونية لأن جزء كبير من حياة الافراد يصبح مسيطراً عليه إلكترونياً.
- 2 – لقد ظهر فيما يتعلق بالمفردات (القيم الخاصة) المؤثرة على وجود الجرائم الالكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني أن مجموع القيم المتعلقة بهذه العوامل قد جاء بنسبة متوسطة. أما فيما يتعلق بالتوزيع النسبي لمختلف هذه القيم الخاصة بالعوامل المؤثرة على مرتكبي الجرائم الالكترونية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة الممثلة عن المجتمع الفلسطيني فقد جاءت أعلى هذه القيم للنواحي النفسية تلتها القيم الاجتماعية ثم القيم الاقتصادية فالقيم العاطفية والقيم السياسية، وهذا يدل على أنه يوجد بعض من النواحي الحياتية المؤثرة على ارتكاب الجرائم الالكترونية بشكل أكبر من غيرها، وبذلك أيضاً على أنه يوجد بعض من المعاناة في داخل المجتمع الفلسطيني تُعرض على ارتكاب مثل هذه الجرائم الحديثة في نوعها نتيجة لصعوبة اوضاعه المعيشية المتنوعة، وهذا يتوافق مع دراسة محمد الشلالدة وعبد الفتاح ربيعي (2015م)، والتي تُرجع أسباب معاناة المجتمع الفلسطيني وزيادة الجرائم الالكترونية فيه الى أوضاعه المتمثلة بالاحتلال والانقسام وعدم شمولية القوانين فيه لمختلف المناطق خاصةً من ناحية التطبيق لها، ويرى الباحث أنه يوجد تقصير من قبل المؤسسات الواجب عليها بالرد على مثل هذه الجرائم، وهذا يرجع الى اوضاع المجتمع الفلسطيني السياسية الصعبة والتي تتمثل بعدم مقدرة أجهزة الأمن الفلسطينية الوصول الى كافة مناطق هذا المجتمع، نتيجة لعدم سيطرتها عليها من البداية حسب تقسيمات اتفاقية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ العام 1993م وحتى الوقت الحاضر.
- 3 – لقد تبين فيما يتعلق بطبيعة الجو الخاص الذي تُرتكب فيه الجرائم الالكترونية في داخل المجتمع الفلسطيني أنه قد تمثل ذلك الجو بالرغبة في الانتقام من الغير، وهذا يعني أنه يوجد كبت مخزون لدى افراد هذا المجتمع لأسباب قد تعود للكثير من النواحي الأخرى المتمثلة بعدم القدرة على الاشباع المعيشي، وما يعزز هذا الرأي هو الشعور بالنقص والذي ظهر بشكل مُفسر للعوامل النفسية في شدة تأثيرها على ارتكاب مثل هذه الجرائم، بالإضافة الى الحُزن نتيجة للغيرة والحسد والذي يُكرر تعزيز هذا التفسير المتمثل بالحرمان المعيشي للكثير من افراد المجتمع الفلسطيني مما يدفعهم الى ارتكاب مثل هذه الجرائم، وهذا يندرج ضمن العوامل النفسية،

كما ظهر أن هنالك درجة من الاختلاف بين الإمكانيات والرغبات كسبب من أسباب ارتكاب مثل هذه الجرائم، وهذا يعود للجو العام الذي يسود هذا المجتمع خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة لمعاناته من ظروف مادية صعبة والذي عززها تفسير وجودها كدافع لارتكاب الجرائم الالكترونية هو الحاجات المادية الملحة لأفراد هذا المجتمع، بالإضافة الى العوامل الاقتصادية الصعبة المتمثلة بالفقر، والبطالة، والمنافسة التجارية والتي ازدادت في الفترات الأخيرة نتيجة لقلة فرص العمل في داخل هذا المجتمع. كما ظهر وجود جو آخر من اسباب ودواعي ارتكاب مثل هذه الجرائم وهي العوامل العاطفية المتمثلة بالجنس خاصة في ظل عزوف كثير من شباب المجتمع الفلسطيني عن الزواج لأسباب كثيرة تم ذكرها سابقا تعود لقلة الأموال وصعوبة تجميعها وقلة فرص العمل لازدياد حالات البطالة، فهذا ما أدى الى وجود رغبات تعمل بعض الفئات على تحقيقها بشكل فردي او جماعي حتى ولو بشكل مؤقت، وهي بذلك تصب في معظمها ضمن الممارسات الشاذة بين بعض هؤلاء الافراد او تلك الفئات الممارسة لها خاصة وأن هنالك العديد من مواقع الأنترنت المشجعة على وجود مثل هذه الممارسات والتي تتيح للجميع بتصفحها بالصوت والصورة وتشكل بذلك دافعا قويا وتساعد على إيجاد جو خاص من أجواء الارتكاب لمثل هذه الممارسات الشاذة سواء كانت ممارسات جنسية أو ابتزاز من الغير أو استدراج من البعض وغير ذلك من أساليب الجرائم الالكترونية الدارجة والمعروفة لدى الجميع على صفحات مواقع شبكة الانترنت المستخدمة والمنتشرة بكثرة في كافة دول ومجتمعات العالم أجمع. كما ظهر أيضاً وجود جو خاص من أجواء ارتكاب مثل هذه السلوكيات الاجرامية ضمن حدود التجسس، والاستغلال، والقمع وهذا يعود لأسباب سياسية في داخل المجتمع الفلسطيني نتيجة لحالة الانقسام التي وجدت فيه منذ أكثر من أربعة عشرة عاماً وما زالت مخيمة في أجوائها ووجودها حتى وقت إجراء هذا البحث، مما دفع بذلك ببعض الافراد والفئات على القيام بالاعتداء على الخصم الآخر بشكل إلكتروني بهدف تعزيز موقف كل منهما والعمل على تقوية مساره لأسباب سياسية وما يلحق بها من اسباب أخرى قد تكون مادية وغيرها من اجل تعزيز موقف كل منهما، بالإضافة الى ضعف التشريع القانوني في هذا المجتمع خاصة من الناحية التطبيقية وهذا يتوافق مع دراسة مصطفى عبد الباقي (2018م)، والتي ترى بأن التحقيق الإلكتروني في فلسطين يعاني من الفراغ التشريعي، ويرى الباحث أن حالة الانقسام ووجود جمود شبه تام للمجلس التشريعي الفلسطيني عمل على عدم سن قوانين جديدة تختص بمثل هذه الجرائم.

4 – تبين أن القيم الخاصة بأنواع وأشكال الجرائم الالكترونية الموجودة في داخل المجتمع الفلسطيني قد جاءت في مجملها بشكل منخفض، وهذا امر مبشر بالخير في داخل المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بدرجة ارتكاب الوجود لأشكال الجرائم الالكترونية مقارنة بالمجتمعات الأخرى، وفيما يتعلق بدرجة التفصيل لكل نوع وشكل من هذه الانواع والاشكال من هذه السلوكيات الاجرامية الالكترونية، فقد تمثلت بوجودها على نوعين **النوع الأول:** تمثل بوجوده بشكل منخفض وهو المتمثل بكل من: التشهير بالغير ثم جاء الشكل الآخر من اشكال السلوك الاجرامي الإلكتروني وهو المتمثل بمحاولة اختراق بعض المواقع والحسابات للتجسس او لغيرها، بالإضافة الى انتحال شخصيات بأسماء وهمية ومحاولة خلق علاقات ومن ثم الاستدراج من خلالها،

ومن ثم استخدام طرق التهديد بكشف بعض الاسرار الكترونياً ووضع بعض الصور لشخصيات معروفة لدى الجاني من اجل تشويه سمعتها. **أما النوع الثاني:** من انواع هذه الجرائم الالكترونية من حيث طبيعة وجودها ودرجة تأثيرها فقد تمثلت بكل من: اقامة علاقات غير مشروعة الكترونياً بواسطة الصوت والصورة مع افراد معينين بهدف الانتقام من الغير ومحاولة خلق الفتنة بين البعض والقيام بالبلبله عن طريق وضع اخبار مسيئة عن الغير ومن ثم إيهام الغير ببعض السلع المهمة له كتجارة الكترونية قابلة للشراء من خلال بعض المواقع الالكترونية الوهمية وغير الموجودة فعلاً والقيام بالتعبئة والدعاية الموسعة من قبل بعض الافراد المتضمن للسلوكيات غير الصحيحة عبر المواقع الالكترونية خاصة مواقع التواصل الاجتماعي لإيقاع الغير في بعض من هذه السلوكيات تدريجياً، وازافة الصور والتعليقات بشكل غير مباشر عن الغير بهدف الاساءة له نفسياً او اجتماعياً او مادياً او وطنياً وسياسياً او عاطفياً وغيره... ، وهذا عمل على التغيير في النظرة الى الجرائم بشكل عام، وهذا يتوافق مع دراسة صغير يوسف (2013م)، والتي ترى بأن الجريمة الإلكترونية غيرت نظرة الناس الى الجرائم الموجودة في المجتمعات، ويرى الباحث أن العولمة المتمثلة بالنظام العالمي الجديد هي احدى الاسباب الاساسية وراء وجود مثل هذه السلوكيات الالكترونية الحديثة والتي نقلت مختلف مجتمعات العالم الى هذه الصورة المتقدمة حتى ولو كانت على حساب بقية المجتمعات الأخرى.

5 – تبين من خلال فحص طبيعة العلاقة بين أوضاع المجتمع الفلسطيني المعيشية المتنوعة وبين جميع مظاهر الجرائم الالكترونية في وجودها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جميع مظاهر الجرائم الالكترونية المرتكبة في وجودها ككل في داخل المجتمع الفلسطيني تعود للعوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعاطفية والسياسية في داخل هذا المجتمع، وظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة الإحصائية، بالإضافة الى قيمة معامل الارتباط الايجابية والمرتفعة الدالة بذلك على وجود هذه العلاقة بين المتغيرات المذكورة، وهذا يعني أنه يوجد تأثير واضح لكافة العوامل المعيشية المتنوعة على ارتكاب السلوك الإجرامي الالكتروني في داخل المجتمع العربي الفلسطيني من وجهة نظر افراد هذا المجتمع، وهذا يتوافق مع دراسة محمد خليفة (2012م)، والتي ترى بأن الجرائم الالكترونية ظاهرة منتشرة في الأراضي الفلسطينية بشكل واضح وأن انتشارها يرتبط بالعديد من العوامل من أهمها زيادة الانترنت، ويرى الباحث أن حالة الفشل في القدرة على التحرر من الاحتلال الاسرائيلي وما تبعها من قلة القدرات الحياتية الأخرى سواء كانت سياسية او اجتماعية او مادية او عملية... ألخ لدى الجميع، ولدت لدى المواطن الفلسطيني مخزون من الكبت اصبح يحاول تفريغه ضد الغير وان السلوكيات الاجرامية الالكترونية هي احدى وسائل هذا التفريغ المتمثلة في الغالب بالعنف بغض النظر عن طبيعة اشكاله الكترونياً كان او وجاهياً.

6 – لقد تبين من خلال نتائج هذا البحث وخاصة من البيانات **النوعية (الكيفية)** أنه يوجد العديد من المقدمات التي تسبق الجرائم الالكترونية. كما ظهر وجود أسباب لهذه المقدمات والتي تُشكل دافعاً أساسياً لهذه المظاهر السلوكية العدائية التي يتم استخدامها من قبل الكثير من الفئات الاجتماعية في داخل المجتمع الفلسطيني، وبشكل عام فقد ظهر أن مختلف هذه الأسباب تكون سلبية لدى جميع من يقومون بهذه السلوكيات البدائية السابقة للجرائم الالكترونية،

بالإضافة إلى أن هذه المظاهر نفسها هي مظاهر عدائية سيئة ووضيعة لا يمكن النظر إليها بأشكال إيجابية خاصة للمطلعين عليها وأحياناً تظهر بهذا الشكل القبيح أمام الجميع من المتصفحين للمواقع الالكترونية وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي القديمة والحديثة منها، وأن أبسط سبب لممارستها هو السهولة في ذلك من حيث الوجود لشبكة الانترنت لدى الجميع خاصة في ظل الضعف الحقيقي المتمثل في عدم القدرة على الرد الوجيه على الغير، وهذا بعد ذاته يقلل من شأن من يقومون بها ويجعلهم مُعتدين عن بُعد. وهذا يتوافق مع دراسة أحمد حسنية (2017م)، التي ترى بأن سهولة الاتصال والتواصل واستخدام الشبكات الالكترونية عمل على سهولة القيام بهذه الجرائم وجعل من هذه الجريمة عابرة للحدود، ويرى الباحث أن سوء الاستخدام لمواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية وتحديداً الفيسبوك (سهل الاستخدام في المجتمعات العربية) هو السبب في ازدياد الوجود للجرائم الالكترونية.

19 – التوصيات:

أولاً: التوصيات الخاصة بالأفراد والاسر الفلسطينية وهي ما يلي:

- 1 – ضرورة أخذ الحذر من أي أمر قد يساهم في تعرض الفرد أو الاسرة لمثل هذه السلوكيات الاجرامية وذلك بالمحافظة على أجهزة الاستخدام الخاصة بكل فرد وأسرة.
- 2 – وضع ارقام سرية يصعب على أي فرد التوصل إليها وعدم وضع مثل هذه الأرقام كتواريخ الميلاد مثلما يتم عادة أو تواريخ معينة للفرد أو للأسرة أو رقم الهاتف الثابت أو النقال وغير ذلك من الأرقام السرية التي يمكن اختراقها بسهولة من قبل بعض الافراد ذوي المستويات الوضيعة في التعامل.
- 3 – عدم إعطاء الأجهزة الخاصة بالفرد أو الاسرة لأي طرف خارج عنها خاصة عندما يكون عليها بعض الملفات الخاصة بالفرد أو الاسرة وإذا لزم الامر تسليم بعض من هذه الأجهزة للصيانة أو لأي امر آخر لا بد من نقل جميع الملفات الخاصة عليها ووضعها في جهاز آخر.
- 4 – ضرورة التنبيه من الافراد المضافين على حسابات الفرد أو الاسرة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية، وعدم إضافة فرد غير معروف أو مشكوك فيه بأسماء غير معروفة خاصة وأن بعض الأفراد يُطلقون على أنفسهم أسماء وهمية مثلما يظهر ذلك على منصات التواصل الاجتماعي الالكترونية مثل موقع الفيسبوك وغيره حالياً.
- 5 – ضرورة الاحتفاظ بالأمور الخاصة كالصور وغيرها من بعض الاسرار لدى الفرد على جهاز داخل الاسرة وليس على جهاز الهاتف النقال خشية ضياع هذا الجهاز بسهولة مثلما يحصل مع الكثير من الناس والذي من الممكن أن يقع في ايدي أفراد لديهم نوعاً من السلوك الاجرامي مثلما تم الإشارة اليه في الإطار النظري لهذا البحث.

ثانياً: التوصيات العامة للمؤسسات المسؤولة في المجتمع الفلسطيني وهي ما يلي:

- 1 – العمل على تقوية الوازع الديني لدى الافراد وذلك بتعزيز ثقافة نصيب كل فرد سواء كان ذلك بالمنافع الحسنة او السيئة، وذلك نظراً لقوله تعالى: (قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ). القرآن الكريم، سورة التوبة، آية 51
- 2 – قيام المؤسسات المسؤولة في داخل المجتمع الفلسطيني بتعزيز ثقافة عدم الخوف من الابتزاز الالكتروني أو التهديد وما شابه ذلك من خلال الحسابات الالكترونية او الحسابات الأخرى على مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية المتنوعة.
- 3 – تشجيع المواطنين في داخل المجتمع الفلسطيني بعدم الانتظار لبعض الوقت عندما يتعرضون لمثل هذه السلوكيات الخطيرة في المجتمع وإنما عليهم ضرورة إبلاغ الاجهزة الأمنية المتواجدة حالياً والمتعلقة بهذا النوع من الجرائم.
- 4 – دعم وتعزيز وحدة مكافحة الجرائم الالكترونية التابعة لأجهزة الأمن الفلسطينية في داخل المجتمع الفلسطيني بشكل أكبر مما هو عليه الحال حالياً، وذلك نظراً لزيادة مثل هذه لسلوكيات الخاصة بالسلوك الاجرامي الالكتروني مؤخراً.
- 5 – دعم وسائل الاعلام والعمل على ضرورة التنبيه لكافة المواطنين من مثل هذه السلوكيات في حال تعرضهما لها، وعدم إغفالها أو التعامل معها بشكل فردي خاصة وأن ذلك يحدث مع بعض الافراد خاصة مع الإناث في حال تعرضهن لأي ابتزاز أو تهديد وذلك تبعاً لثقافة المجتمع العربي الفلسطيني المحافظة نوعاً ما في التوجه والادعاء بالتعرض لمثل هذه السلوكيات.
- 6 – ضرور التيقن بالتغيير المبني على اساس فردي في البداية، وعدم الإستهانة أو التأخير من هذا الأمر وتوكيله للغير، لقوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ". القرآن الكريم، سورة الرعد: آية 11

20 – قائمة المصادر والمراجع

- 1 – القرآن الكريم.
- 2 – الشلالدة، محمد، وربيعي عبد الفتاح، (2015م)، الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، جامعة جرش، جرش، الأردن.
- 3 – أبو الرب، نبيل، (2019م)، الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين "واقع وتحديات"، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر يوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الثالث عشر (التكنولوجيا والقانون)، رام الله، فلسطين.
- 4 – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد السكان لمحافظة جنين، 2021م، رام الله، فلسطين.
- 5 – العفيفي، يوسف، (2013م)، الجرائم الالكترونية في التشريع الفلسطيني – دراسة تحليلية مقارنة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- 6 – البداينة، ذياب، (2014م)، ورقة علمية بعنوان: الجرائم الإلكترونية -المفهوم والأسباب، كلية العلوم الاستراتيجية، عمان، الأردن.
- 7 – حنش، سارة، (2020م)، المسؤولية الجزائية عن التهديد عبر الوسائل الإلكترونية، (دراسة مقارنة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- 8 – حسني، أحمد، (2017م)، الجريمة الإلكترونية بين الشرعية الجنائية والإجرائية، مجلة جامعة الأزهر، عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المُحكَّم، المجلد 91، غزة، فلسطين.
- 9 – خليفة، محمد، (2012م)، دراسة نقدية للإطار القانوني للجرائم الإلكترونية في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (ماس)، القدس ورام الله، فلسطين.
- 10 – سجية، مرسيس وآخرون...، (2019م)، أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في انتشار الجريمة الإلكترونية – الفيسبوك نموذجاً – دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة المسيلة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- 11 – ظاهر، أيمن، (2018م)، الجرائم الإلكترونية، الواقع الحالي والمستقبل، ورقة عمل مقدمة إلى المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية في جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.
- 12 – عبد الباقي، مصطفى، (2018م)، التحقيق في الجريمة الإلكترونية وثباتها في فلسطين: دراسة مقارنة، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 45، عدد 4، ملحق 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- 13 – عابدين، عصام، (2018م)، جهود مؤسسة الحق في مواجهة قرار بقانون الجرائم الإلكترونية، مؤسسة الحق، رام الله، فلسطين.
- 14 – موسى، معالي، (2018م)، التجربة الفلسطينية في التأمين والحماية للفضاء السيبراني (الانترنت)، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، بيروت، لبنان.
- 15 – وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2020م، قاعدة بيانات مسح التعليم للأعوام الدراسية 2019 / 2020م، رام الله – فلسطين.
- 16 – يوسف، صغبر، (2013م)، الجريمة الإلكترونية المُرتكبة عبر الانترنت، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، الجزائر.
- 17 – Curtis, Glenn (et. al), Cybercrime: an Annotated Bibliography of Select Foreign-Language Academic Literature, (1).Federal Research Division, Library of Congress, November 2009, p. 187.
- 18 – Maghaireh, Alaedine Mansour Sofauq, Jordanian Cybercrime Investigations: a Comparative Analysis of Search for and Seizure of Digital Evidence, Doctor of

Philosophy Thesis, Faculty of Law, University of Wollongong, (2009).
<http://ro.uow.edu.au/thesis/3402>. p. 2. (cited July 14th, 2015).

جميع الحقوق محفوظة © 2021، الدكتور/ عبد المجيد نايف العلانة، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)